مجلة الحقوق

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

نحو تنظيم قانوني للمسؤولية المدنية الطبيّة الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في دولة الكويت.

الدكتورة/ نوره حزام المطيري
الدكتورة/ مريم تمام الصباح

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

P-ISSN: 1029 - 6069

E-ISSN: 2960 - 2742

العدد ٢ - السنة ٤٩

ذوالحجة ١٤٤٦ هـ - يونيو ٢٠٢٥

https://doi.org/10.34120/

نحو تنظيم قانوني للمسؤولية المدنية الطبيّة الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في دولة الكويت

الدكتورة/ نوره حزام المطيري*
الدكتورة/ مريم تمام الصباح**

ملخص

الأهداف: تهدف هذه الدراسة إلى تقويم وتحليل القواعد العامة المنظمة للمسؤولية المدنية المنصوص عليها في القانون المدني الكويتي؛ لمعرفة مدى ملاءَمَتها للتعويض عن الأضرار المرتبطة بالذكاء الاصطناعي في القطاع الطبي. **المنهج:** اعتَمَدنا في هذه الدراسة على المنهج التحليلي النقدي لنُصوص القانون المدني الكويتي المُتعلقه بالمسؤولية المدنية، ولأن الخطأ الطبي قد يكون ثابتاً من الطبيب؛ فقد حللنا قواعد المسؤولية عن أفعال الطبيب، وأركان تلك المسؤولية: الخطأ الثابت والضرر والعلاقة السببية، وأيضاً قد تثور المسؤولية عن الأشياء الخطرة وذلك لكون الذكاء الاصطناعي يُعَدّ شيئاً؛ ولذلك حللنا القواعد المنظمة للمسؤولية عن الأشياء الخطرة. وتُحلل هذه الدراسة أيضاً النصوصَ المرتبطةَ المذكورةَ في القانون الكويتي رقْم ٧٠ لسنة ٢٠٢٠ بشأن مزاولة مهنة الطب والمهن المساعدة لها وحقوق المرضى والمنشآت الصحية؛ فجاءت هذه الدراسة تحليليةً نقدية مقارنة بالقانون الأوروبي المتعلق بالذكاء الاصطناعي. **النتائج:** هذه الدراسة، وبعد تحليل تلك المسؤوليات؛ وجَدْنا أنّ القواعد القانونية الحالية غير كافية لتعويض المضرور عن الأخطاء الطبية الناجمة عن استعمال الذكاء الاصطناعي؛ وذلك بسبب أن هناك ثَمَّةَ معوقات تواجه المضرور لتعويضه عن الأضرار. **الخاتمة:** اختتمت الدراسة بدعوة لتدخل تشريعي وقضائي في دولة الكويت، ومن تلك التوصيات الأساسية، ندعو المشرّعَ الكويتيَّ إلى الأخذ باقتراحات هذه الدراسة من حيثُ إصدارُ قانون الذكاء الاصطناعي وقانون مسؤولية الذكاء الاصطناعي؛ وذلك

* أستاذ القانون المدني المساعد – كلية الحقوق- جامعة الكويت.
الإيميل: a.noura@ku.edu.kw
** أستاذ القانون المدني المساعد – كلية الحقوق – جامعة الكويت.
الإيميل: m.alsabah@ku.edu.kw

– تُسلّم البحث في: ٢٠٢٤/٣/١٩، أُجيز للنشر في: ٢٠٢٤/١٠/١٥.

حقوق الطبع والنشر محفوظة – مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت

للاستشهاد بهذا البحث انظر ص٩١

لأنَّ دولةَ الكويت تطمح إلى التحول الرّقْمي والاعتماد على التّقْنيات الرقمية المتطورة؛ مِنْ مِثْلِ الذكاء الاصطناعي بوَصْفه مصدراً، ومن ثَمَّ سيغزو الذّكاء الاصطناعيّ القِطاعات كافّة. فلا بُدَّ من تنظيمه القانوني أسوة بالدول المقارنة، وعلى وجه التحديد الاتحاد الأوروبي.

الكلمات المفتاحية: الخطأ الطبي، الذكاء الاصطناعي، المسؤولية المدنية، المسؤولية التقصيرية، التوجيه الأوروبي لمسؤولية الذكاء الاصطناعي.

المقدمة

توسع البشر في استخدام الذكاء الاصطناعي (AI) وتوظيفه في قِطاعات المجتمع كافة؛ كالقطاع التعليمي والقضائي والصحي[1]. وتتطرق هذه الدراسة إلى

(١) رضا محمود العبد، المسؤولية المدنية الطبية في مواجهة تطوّر تقنيات الذكاء الاصطناعي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ٨، ٢٠٢٢، صفحة ٤. والسؤال هنا: ماذا يُقْصَدُ بالذكاء الاصطناعي؟ أكد البعض أنه لا يوجد تعريفٌ موحَّد بين الفقهاء حول مفهوم الذكاء الاصطناعي.

Ana Ramalho, 'Patentability of AI-generated inventions: is a reform of the patent system needed? ' (2018), 3 Available at SSRN 3168703 Accessed 26 February 2024. Sofia Samoili, Montserrat Lopez Cobo, Emilia Gómez, Giuditta De Prato, Fernando Martínez-Plumed, and Blagoj Delipetrev, 'AI Watch. Defining Artificial Intelligence. Towards an operational definition and taxonomy of artificial intelligence' (Publication Office of the European Union 2020): 7 Available at: https://eprints.ugd.edu.mk/id/eprint/28047 Accessed 26 Feb 2024. Haroon Sheikh, Corien Prins, and Erik Schrijvers 'Artificial Intelligence: Definition and Background', Mission AI: The New System Technology (Cham: Springer International Publishing, 2023) 15. Enrico Bonadio, Luke McDonagh, and Plamen Dinev 'Artificial Intelligence as Inventor: Exploring the Consequences for Patent Law' (2021) 1 Intellectual Property Quarterly 1.

لذلك عرض الكثير من فقهاء الغرب والعرب آراءَهم الفقهية حول مفهوم الذكاء الاصطناعي، ومما ذكروه في تعريفه أنه: «قدرة الكمبيوتر، أو الروبوت الذي يتحكَّم فيه الكمبيوتر، على القيام بالمَهامِّ التي يقوم بها البشر عادة؛ لأنها تتطلب الذكاء البشري والفطنة».

See B J Copeland, 'Artificial Intelligence' (Encyclopaedia Britannica, 18 March 2022) https://www.britannica.com/technology/artificial-intelligence accessed 15 March 2023. Nithesh Naik and et al 'Legal and ethical consideration in artificial intelligence in healthcare: who takes responsibility?' (2022) 9 Frontiers in surgery 267.

ووصف آخرونَ من فقهاء الغرب الذكاء الاصطناعي بأنه: «نظام قادر على حل المشكلات المعقّدة بشكل عقلاني أو اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحقيق أهدافه في العالم الحقيقي».

World Economic Forum, Artificial intelligence collides with patent law (2018), 5 https://www3.weforum.org/docs/WEF_48540_WP_End_of_Innovation_Protecting_Patent_Law.pdf accessed 28 March 2023. For more information about AI, see John McCarthy, 'What Is Artificial Intelligence?' (Stanford 12 November 2007), at <http://jmc.stanford.edu/articles/whatisai.html> accessed 15 March 2024.

توظيف الذكاء الاصطناعي واستخدامه في القطاع الطبي على وجه الخصوص. على أنّ استخدامَ الذكاء الاصطناعي في القطاع الطبي ليس من خيال المؤلّفين؛ إذ قد استُخْدم في بعض المراحل أو في مراحلَ عديدة، واستُعين به في مرحلة التشخيص والعلاج الطبي؛ وذلك لقدرته على أنْ يحسّن من تشخيص الصور الطبية وتحليلها، مثل صور الأشعة السينية والتصوير بالرنين المغناطيسي؛ بحثاً عن علامات المرض، وهذا ما يمكّن الأطبّاء من تحليل الأمراض وتشخيصها على نحو أكثر دقة، ووَضْع خطة علاج لتفادي أيّ تطوّر للمرض(٢). واستُخدم الذكاء الاصطناعي أيضاً في البحث وتسريع اكتشاف الأدوية الجديدة وتطويرها؛ للقضاء على الأوبئة والأمراض(٣). يُضاف إلى ما سبق أنّ الذكاء الاصطناعي (الروبوت الجراحي) وُظّف في إجراء العمليات الجراحية بمستويات مهنية عالية وأكثر دقة وكفاءة في أثناء إجرائها، وتُجْرى العملياتُ الجراحية في وقتٍ أقلَّ من ذلك الذي اعتادَ البشرُ إجراءَها فيه؛ ممّا يؤدي إلى توفيرِ وقتٍ ثمين وحمايةِ أرواح الناس(٤).

ودَفَعَتْ فوائدُ الروبوت الجراحي في القِطاع الطبّي كثيراً من الدول إلى الاستثمار في التكنولوجيا الطبية؛ فعلى سبيل المثال استُخْدم الروبوت لأول مرة في المملكة العربية السعودية عامَ ٢٠٠٣ في مستشفى الملك خالد الجامعي، وأُجْريتْ خلال تلك الفترة عمليّتان لاستئصال المرارة في وحدة الجراحة العامة، وعمليّتان في وحدة

(٢) Vikrant Yadav, 'Robotics in Health Care: Who is Liable?' (2018) 8 International Journal of Basic and Applied Research 632 available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3598028> accessed 15 March 2024.

كريستيان يوسف، المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٢٢، صفحة ١٢١.

رضا محمود العبد، مرجع سابق، صفحة ٧. https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=3110747&language=ar accessed 18 January 2024.

(٣) Naik (n 1) 267. Samuel D Hodge, Jr 'The medical and legal implications of artificial intelligence in health care-an area of unsettled law ' (2021) 28 Richmond Journal Law & Technology, 416.

(٤) رضا محمود العبد، مرجع سابق، صفحة ٦.

See, Ahmed Eldakak, Abdulla Alremeithi, Emad Dahiyat, Moatasem El-Gheriani, Hassan Mohamed, Mohamad Ibrahim Abdulrahim Abdulla, 'Civil liability for the actions of autonomous AI in healthcare: an invitation to further contemplation' (2024) 11 Humanities and Social Sciences Communications, 1-8.

جراحة القلب، وتكلّلتْ جميعاً بالنجاح[٥]. وما سلف ليس التجربةَ الوحيدةَ لاستخدام الذكاء الاصطناعي في القِطاع الطبي في الخليج؛ إذ استَخْدمتْ وِزارة الصحة في دولة الكويت الروبوتَ الجراحي في أكثر من ١٤٠٠ عملية منذ عام ٢٠١٤ في مركز صباح الأحمد للكلى، واستَخْدم المركز نفسه مؤخراً الروبوتَ الأكثر تطوراً في العالم، والملقب بـ «دافنشي إكس أي»[٦].

وجدير بالذكر أنّ استخدامَ الروبوت لا ينحصر، في القطاع الطبي، في إجراء العمليات الجراحية؛ إذ تعدّدت استخدامات الروبوت في هذا القطاع من حيثُ رعايةُ حياةِ المرضى وكبارِ السن وتحسينُ جَوْدتها. وثمّةَ نوعٌ آخرُ من الروبوتات مُخصَّص لدعم الجهازِ العصبي الحركيّ للإنسان وإعادةِ تأهيله[٧]. ثُمَّ وإنْ كان ثمة فوائدُ في توظيف الذكاء الاصطناعي في القطاع الطبي، فإن الأمر لا يخلو من احتمال حدوث أخطاء طبية وأضرار قد تلحق المريض من جرّاء استخدامه، سواء أكان ذلك في مرحلة التشخيص وما يترتّب عليها من أضرار بسبب الخطة العلاجية المستندة إلى التشخيص الخاطئ، أم في أثناء إجراء عملية جراحية.

أهمية الدراسة

ثَمَّةَ زيادةٌ متوقعة لعدد المستشفيات في دولة الكويت، وكذا في عدد المرضى نتيجة الأمراض المزمنة؛ وهذا يعني أن مزيداً من الناس سيحتاجون إلى الرعاية الصحية في المستقبل. وعليه فإنّ الحلول التكنولوجية المبتكرة ستكون ضرورية لتقديم الرعاية الصحية تقديماً أكثر فعالية. وبسبب سياسات التحول الرقمي الذي تنشده دولة الكويت؛ ستكون ثَمَّةَ حاجةٌ إلى أساليبَ جديدةٍ لِقطاع الرعاية الصحية. وبالفعل، سمح القانون الكويتي بموجب المادة (٢٤) من القانون الكويتي رقْم ٧٠ لسنة ٢٠٢٠

(٥) أحمد حسن محمد علي، المسؤولية المدنية عن أضرار الروبوت: دراسة استشرافية في القانون المدني المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٢، صفحة ٣٥.

https://www.aljazeera.net/health/2003/5/11/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%AE%D8%AF%D9%85-%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84-%D9%85%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%88%D8%AA-%D9%81%D9%8A accessed 18 January 2024.

(٦) https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=3119558&language=ar accessed 18 January 2024.

(٧) رضا محمود العبد، مرجع سابق، صفحة ٦.

بشأن مزاولة مهنة الطب والمهن المساعدة لها وحقوق المرضى والمنشآت الصحية باستخدام الذكاء الاصطناعي في القِطاع الطبي؛ وذلك حين نصَّ على الآتي: «يجوز تقديم الخدمات الطبية والرعاية الصحية المنزلية عن بُعْد، والاستفادة من استخدامات الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتطوّرة والاتصالات الحديثة والوسائل الرقمية والوسائط الإلكترونية. وتضع الوزارة الاشتراطات والضوابط اللازمة لذلك»[٨]. لكنْ حتى تاريخ كتابة هذه السطور لم تُعالَج المسؤوليةُ المدنية عن استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال الرعاية الطبية معالجة مباشرة في القانون الكويتي؛ ويرجع ذلك في الغالب إلى أن التكنولوجيا نفسها جديدة، ففي الوضع الحالي للقانون الكويتي، ستتم تسوية الإصابات الجسدية الناجمة عن الروبوت بشكل أساسي من زاوية المسؤولية الطبية التقليدية والقواعد العامة المنظمة للمسؤولية المدنية المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقْم ٦٧ لسنة ١٩٨٠ بإصدار القانون المدني الكويتي لسدّ الفجوة القانونية.

إشكالية الدراسة

تتمثل إشكالية هذه الدراسة في استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال الطبي، وعدم وجود تنظيم قانوني خاص لتعويض المضرور عن أيّ أضرار محتَمَلة لاستخدام هذه التطبيقات في المجال الطبي في دولة الكويت. وتتفرع عن هذه الإشكالية أسئلةُ البحث المتمثلةُ في الآتي:

١ - ما مدى ملاءمة القواعد العامة في المسؤولية المدنية في القانوني المدني الكويتي وكفايتها لتطبيقها على الأضرار الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي (كالروبوت الطبي) في المنشأة الطبية في دولة الكويت؟

٢ - إذا لم تكن القواعد القانونية المنظمة للمسؤولية المدنية في القانون الكويتي ملائِمة لمواكبة الذكاء الاصطناعي، ولا قادرةً على تعويض المريض عن أي أضرار؛ فما المعوقاتُ أو الصعوبات القانونية التي تواجه المضرور - إنْ وُجدت- والتي يكشف عنها الإطار القانوني الحالي؟ وما التعديلاتُ المحتَمَلة المقتَرَحة للمشرع الكويتي لتوفير حماية قانونية لحق الشخص في سلامة جسده، وضمان حصول المريض الذي تعرَّض لخطأ طبي نتيجة استخدام الذكاء الاصطناعي على التعويض عن أي أضرار جسدية لحقتْ به؟

(٨) انظر: المادة (٢٤) من القانون الكويتي رقم ٧٠ لسنة ٢٠٢٠ بشأن مزاولة مهنة الطب والمهن المساعدة لها وحقوق المرضى والمنشآت الصحية.

وعليه؛ فإنّ الإجابةَ عن الأسئلة التي تطرحها هذه الدراسة حول إنْ كان نظامُ المسؤوليةِ الحاليُّ مناسباً ليعوِّض عن الأضرار التي قد تنجم عن استخدام الذكاء الاصطناعي أوْ لا - هي أمرٌ ملحّ وحاسم لتطويره حتى يكونَ مناسباً تماماً لمعالجة التغييرات التي أحدَثَها الذكاءُ الاصطناعي في القطاع الطبي؛ فمن المؤكَّد أنّ طرْح الاقتراحات هو أمرٌ بالغ الأهمية؛ إذ ستكون قواعدُ المسؤولية المدنية فعّالة؛ وهذا ما يحقّق العدالةَ ويجعل استخدامَ التكنولوجيا في القطاع الطبي جديراً بالثقة. مع ضرورة الإشارة إلى أن إشكالية الدراسة ليست تتعلق، بأي حال من الأحوال، بمُساءَلة الذكاء الاصطناعي نفسه؛ لكون الدراسة لا تتطرق إلى منح الذكاء الاصطناعيِّ الشخصيةَ القانونيةَ في النظام القانوني الكويتي، ومن ثَمَّ اكتساب الذكاء الاصطناعي للحقوق وتحمل الالتزامات[٩].

منهج الدراسة

اعتَمَدنا في هذه الدراسة على المنهج التحليلي النقدي لنُصوص القانون المدني الكويتي، المتعلقة بالمسؤولية المدنية. وتُحلل هذه الدراسة أيضاً النصوصَ المرتبطةَ المذكورةَ في القانون الكويتي رقْم ٧٠ لسنة ٢٠٢٠ بشأن مزاولة مهنة الطب والمهن المساعدة لها وحقوق المرضى والمنشآت الصحية؛ فجاءت هذه الدراسة تحليليةً نقدية مقارنة بالقانون الغربي، وعلى وجه التحديد التوجيه الأوروبي لمسؤولية الذكاء الاصطناعي The Artificial Intelligence Liability Directive ، والقواعد المنقحة للتوجيه الأوروبي بشأن المسؤولية الموضوعية للمنتجات المَعيبة The proposed for a Directive on Liability of Defective Products (revising the existing Product Liability Directive)، والقانون الأوروبي الجديد للذكاء الاصطناعي

(٩) دَرَس العديدُ من الباحثين موضوعَ الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، على سبيل المثال انظر: خالد جاسم الهنديانى، المركز القانوني للإنسان الآلي من حيث الشخصية والمسؤولية المدنية في القانون الكويتي، مجلة الحقوق مج، ٤٥، ع٤، ٢٠٢١. وهبه رمضان رجب يحيى، الشخصية القانونية للروبوت فائق الذكاء الاصطناعي، مجلة روح القوانين، كلية الحقوق جامعة طنطا، م ٣٥، ع ١٠٢، ٢٠٢٣. محمد إبراهيم محمد علام، مدى إمكانية منح الشخصية القانونية وإسناد المسؤولية المدنية للذكاء، مجلة روح القوانين، كلية الحقوق جامعة طنطا، م٣٥، ع ١٠٢، ٢٠٢٣. عبد الله خالد الكندري. الشخصية القانونية ما بين الخيال والواقع، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، ٢٠٢٠، م٤٤، ع ٤/ ٢٠٢٠.١. وإيهاب أبو المعاطي محمد أبو رحاب، خطوة نحو فهم الشخصية القانونية الروبوت، المجلة القانونية، م٢١، ع ١، ٢٠٢٤.

Simon Chesterman, 'Artificial intelligence and the limits of legal personality' (2020) 4 International & Comparative Law Quarterly: 819-844. Haochen Sun, 'Artificial Intelligence Inventions' (2022) 50 Florida State University Law Review: 61, 91.

The EU Artificial Intelligence Act الصادر بتاريخ ١٣ مارس ٢٠٢٤، وهو أول قانون ينظم الذكاء الاصطناعي(١٠). وليس الهدف من دراسة هذه القوانين المقارنة مقارنَتَها مع القانون الكويتي، وإنّما حتى نتمكَّنَ من إلقاء الضوء على الخلل أو المعوقات في القانون الكويتي الحالي، التي تمنع المريضَ من المطالبة بالتعويض عن أي ضرر جسدي من جرّاء استخدام الذكاء الاصطناعي وَفْقاً للقواعد العامة المنصوصِ عليها في القانون المدني الكويتي، وأيضاً لنختتمَ الدراسة بالاقتراحات التي يجب أخذها بالحسبان؛ من أجل التنظيم المستقبلي للمسؤولية المدنية عن استخدام الذكاء الاصطناعي في القِطاع الطبي في دولة الكويت.

تقسيم الدراسة

ستنقسم هذه الدراسة إلى مبحثين اثنين: يتناول الأول منهما، المعوقات القانونية للمسؤولية المدنية عن الأضرار الناتجة من استخدام الذكاء الاصطناعي في القِطاع الطبي، وهذا المبحثُ مطلبان رئيسان: الأول، مسؤولية الطبيب على أساس الخطأ الواجب الإثبات، والثاني: تأسيس مسؤولية الطبيب على أساس حراسة الأشياء الخطرة. أما المبحثُ الثاني فيتناول الحلولَ التشريعية في القانون الأوروبي لتنظيم المسؤولية عن استخدام الذكاء الاصطناعي، وينقسم إلى مطلبين: الأول، التوجيه الأوروبي المقترح لمسؤولية الذكاء الاصطناعي عن الأضرار الناتجة من استخدام الذكاء الاصطناعي، والثاني، النظام القانوني المقترح لدولة الكويت.

المبحث الأول
المعوقات القانونية للمسؤولية المدنية عن الأضرار الناتجة من استخدام الذكاء الاصطناعي في القِطاع الطبّيّ

نجيب في هذا المبحث عن التساؤل المتعلق بمدى قدرة القواعد القانونية المنظمة للمسؤولية المدنية في القانون الكويتي على مواكبة استخدام التكنولوجيا الحديثة في القطاع الطبي لتعويض المريض عن الأضرار الناتجة من استخدامها. فإذا لم تكن القواعدُ القانونية المنظمة للمسؤولية المدنية قادرةً على تعويض المضرور،

(١٠) 'EU AI Act: First Regulation on Artificial Intelligence' (European Parliament, 6 August 2023) <https://www.europarl.europa.eu/topics/en/article/20230601STO93804/eu-ai-act-first-regulation-on-artificial-intelligence> accessed 4 June 2024.

فما المعوقاتُ القانونية التي يواجِهُها المضرورُ لتعويضه وَفْقاً لأنظمة المسؤولية المدنية التقليدية: المسؤولية الشخصية للطبيب (المطلب الأول)، والمسؤولية عن حراسة الأشياء الخطلمطلب الثاني).

المطلب الأول: مسؤولية الطبيب على أساس الخطأ الواجب الإثبات

نتناول في هذا المطلب فرضيةَ ألّا يكونَ الذكاء الاصطناعي على درجة عالية من الاستقلالية عن الطبيب، ومن ثَمَّ يبدر خطأ من الطبيب؛ كالإهمال أو التقصير في أثناء استخدامه الذكاءَ الاصطناعي؛ ممّا يترتَّب عليه إضرارٌ بالمُدّعي، وهو ما يؤدّي بدوره إلى إثارة المسؤولية على أساس خطأ الطبيب الواجب الإثبات، ولكنْ يواجه المريضُ العديدَ من المعوقات القانونية لمساءلة الطبيب. وعليه نستعرض أهمَّ المعوقات القانونية التي يواجِهُها المريضُ للتعويض وَفْقاً للمسؤولية الشخصية للطبيب. ولكنْ قبْل ذلك، نبيّن صوراً لأخطاء الطبيب حين يستخدم الذكاء الاصطناعي؛ لذا ينقسم هذا المطلب إلى فرعين اثنين، الأول: صُوَر خطأ الطبيب في أثناء استخدام الذكاء الاصطناعي، والثاني: المعوقات القانونية الناشئة عن تأسيس مسؤولية الطبيب على أساس الخطأ الواجب الإثبات.

الفرع الأول: صور خطأ الطبيب في أثناء استخدام الذكاء الاصطناعي

لا تنتفي المسؤولية الشخصية للطبيب الذي تهدف خدماتُه على نحو أساسي إلى تزويد المرضى بالعلاجات والتقنيات الأكثر ملاءمة لتحسين حالتهم - إلا بتوافر حالة من حالات الإعفاء من المسؤولية، المنصوص عليها في المادة (٣٤) من قانون مزاولة المهن الطبية الكويتي؛ كإهمال المريض أو رفضه العلاجَ[١١]. معنى ذلك أنه

(١١) الحالات التي لا تقوم مسؤولية الطبيب عنها، والواردة في نص المادة (٣٤) هي كما يأتي: ١) إذا ثبت أن الضرر الذي لحق بالمريض كان بسبب فعل المريض أو إهماله. ٢) إذا ثبت أن الضرر الذي لحق بالمريض كان بسبب رفض المريض أو امتناعه عنه أو عدم اتباعه للتعليمات الصادرة إليه من قبل أيّ طبيب مختص يشرف أو يباشر علاجه؛ بشرط أن يتم إثبات ما سبق بملفه الطبي في حينه. ٣) إذا وقع الضرر بالمريض نتيجة إخفائه لمعلومات جوهرية متعلقة بحالته الصحية عن الطبيب الذي يباشر أو يشرف على علاجه. ٤) إذا نتج الضرر عن خطأ مرفقي أو سبب خارجي عن الطبيب لا يد له فيه. ٥) إذا وقع الضرر بالمريض نتيجة الآثار والمضاعفات الطبية المتعارف عليها أو غير المتوقعة في مجال الممارسة الطبية. ٦) إذا اتبع الطبيب أسلوباً طبيّاً معيّناً في التشخيص أو العلاج مخالفاً لغيره من الأطباء في ذات الاختصاص ما دام الأسلوب الذي اتبعه متفقاً مع الأصول الطبية المتعارف عليها في هذا المجال. ٧) إذا وقع الضرر في أثناء قيام الطبيب بواجب المساعدة عند حدوث الكوارث أو حالات الطوارئ العامة.

يمكن مساءلة الأطباء عن أخطائهم عندما يستخدمون المنتجات والموادّ والأجهزة الطبية اللازمة لممارسة مهنتهم أو لأداء أعمالهم الطبية. فالطبيب يجب أن يكون من جانبٍ متمكناً من الناحية الفنية من ممارسة فنه، سواء فيما يتعلق بالتشخيص أو العلاج، ومن جانبٍ آخرَ أن يستخدم في سبيل ذلك أحدث الوسائل والإجراءات الطبية التشخيصية والعلاجية التي تضمن لمريضه أفضل النتائج في ضوء المعرفة الطبية المثبتة. فالطبيب المجتهد في ضوء نص المادة (٢٦) من قانون مزاولة المهن الطبية الكويتي يستفيد من استخدامات الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتطورة، بما في ذلك الوقاية والتشخيص والعلاج وإعادة التأهيل.

ويوفر استخدام الذكاء الاصطناعي غالباً رعاية أكثر موثوقية للمرضى؛ ممّا يقلّل الأخطاءَ الفنية في تنفيذ الإجراءات الطبية، ولا سيّما في الجراحة، ومخاطر الأخطاء البشرية في التشخيص واختيار العلاج. مع ذلك، فإن الأخطاء الطبية قد تقع من الأطباء، وقد تنتج في الوضع التقليدي من ضعف سيطرة الطبيب أو عدم دقة الإجراء الجراحي. أما في حالة الروبوتات الجراحية، فتُسْتَبْدَلُ حركةُ الآلة بحركة الطبيب؛ ومن ثَمَّ ينتقل الفعل نفسُه من الطبيب إلى الروبوت. حركةُ الروبوت الدقيقة والمتقنة الخالية من الارتعاش في أثناء عمل شقّ جراحي على سبيل المثال – يجب ألا تكون محلَّ شك[١٢]. ومع ذلك، قد يظل الأطباء مخطئين، ومن الممكن تحميلهم المسؤوليةَ عن فعلهم الشخصي في أثناء استخدام الروبوت، ولا سيَّما عندما لا يكون الروبوت على درجة عالية من الاستقلالية عن الطبيب، وهذا يحتمل ثلاث فرضيات:

أولاً: تفسيرُ الطبيبِ الخاطئُ للذكاء الاصطناعي

تَعْتَمد هذه الفرضية على تفسير خاطئ أو تقويم خاطئ من الطبيب للمعلومات التي يقدمها الذكاء الاصطناعي. وهذا مثال توضيحي على ذلك في سياق الروبوتات الطبية: توفر الواجهات للأطباء المعلومات والبيانات الأساسية المتعلقة بالعملية، مثل صورة لعملية جراحية، ويظل الممارس الذي يستخدم الروبوت مسؤولاً بوَصْفه طبيباً،

(١٢) كما يشير القرار الثاني للبرلمان الأوروبي بتاريخ ١٢ فبراير ٢٠١٩ إلى أن الجمع بين تشخيص الطبيب وتشخيص البرامج الطبية المجهزة بالذكاء الاصطناعي – سيكون أكثر كفاءة من التشخيص الذي يقوم به الطبيب وحده، وسوف يقلل على نحو كبير من معدل الخطأ:

Résolution du Parlement européen sur « une politique industrielle européenne globale sur l'intelligence artificielle et la robotique », 2018/2088(INI), 12 février 2019, p. 15.

إذ يجب أن يكون مسؤولاً عن قراراته الطبية، لأن القرار النهائي دائماً هو قرار الجرّاح لا الروبوت، ومن ثَمَّ ينشأ العديدُ من الإشكاليات، ولا سيّما فيما يتعلق بسلوك الطبيب وردود فعله على المعلومات المعروضة، والاستجابات لرسائل التنبيه، وما إلى ذلك. ويزداد الخطر بسبب صعوبة إدراك الطبيب للحالة الدقيقة لكل من المريض والروبوت؛ لكثرة المعلومات المتاحة على الشاشات.

ثانياً: خطأ الطبيب في السيطرة على الجهاز

بعضُ أجهزة الذكاء الاصطناعي ليس على قدر من الاستقلالية؛ إذ قد يتطلب تدخلات مستمرة من الجراحين. على سبيل المثال: للروبوت الجراحي (دافنشي إكس أي) أذرعٌ آلية مزوَّدة بأدوات جراحية، وذراعٌ مزوَّدة بكاميرا بحيث ترتبط بنظام تحكم يتحكَّم فيه الجرّاح(١٣). وهنا لا تُسْتَبْدَلُ حركةُ الروبوت بحركة الطبيب؛ إذ تُصَمَّمُ أنظمة الذكاء الاصطناعي لتعمل بدرجات متفاوتة من الاستقلالية(١٤). فإذا ما افترَضْنا إخفاقَ الطبيب في السيطرة على الجهاز، فهذا خطأ ينضمّ إلى الأخطاء الناتجة من خلل في المراقبة أو الإهمال في إجراءات التشغيل أو إيقاف التشغيل، إذ ينبغي على الطبيب استخدام الأجهزة والأدوات والمُعَدّات الطبية وَفْقاً للقواعد والإجراءات الفنية الخاصة باستخدامها، وهذا الواجب الملقى على الطبيب يجد أساسَه في البند ٦ من المادة (٣٤) من قانون مزاولة مهنة الطب والمهن المساعدة لها وحقوق المرضى والمنشآت الصحية صراحةً من حيثُ قيامُ مسؤولية الطبيب الشخصية: (إذا استَخْدَمَ أجهزةً أو مُعَدّاتٍ أو آلاتٍ أو أدواتٍ طبّيّةً من دون علم أو تدريب كافٍ لاستعمالها، أو من دون اتّخاذ الاحتياطات اللازمة والكفيلة بمنع حدوث ضررٍ من جرّاء هذا الاستعمال).

ثالثاً: إهمالُ الطّبيبِ وتقصيره في أثناء استخدام الذكاء الاصطناعي

ثَمّة واجبٌ على الطبيب يتعلق بالتحكم في حركات المريض، ويظهر هذا الواجب في أيّ نوع من العمليات، سواء أكان باستخدام الروبوت أم لا، ولكنْ في العمليات التي تُجرى باستخدام الروبوت الجراحي سيبدو واجبُه أكثرَ أهمية، لأنَّ من الصعب تقديرَ ردود أفعال الروبوت في مواجهة حركة غير متوقعة للمريض. هنا على الطبيب أن

(١٣) Alice Guerra, Francesco Parisi and Daniel Pi, 'Liability for robots I : legal challenges' (2021) 18 Journal of Institutional Economics, 338.

(١٤) في هذا الموضوع انظر:

L. Alexandre, La guerre des intelligences, Ed. JC Lattès, 2017.

يكون على أتمِّ الاستعداد للتعامل مع الحركات غير المتوقعة. يضاف إلى ذلك أنّ ثمّة أيضاً مراحلَ حرجةً في أثناء العملية الروبوتية[١٥] كـ(توجيه الإبرة للحقن الدقيق)، بحيث يكون من المهم أن يختار الطبيب وضعاً من بين أوضاع التشغيل المختلفة للروبوت، ولا سيَّما من حيثُ سرعةُ الحركة. فإذا ما أَهْمَلَ الطبيبُ أو قَصّر في التحكم في حركات المرضى في أثناء استخدام الذكاء الاصطناعي، فهنا يكون الطبيبُ قد أخطأ ويتحمَّل المسؤوليةَ المدنية.

وتتطلَّب هذه المسؤوليةُ تحديدَ الخطأ ومصدره. وقد يكونُ مصدرُ الخطأ وَفْقاً لأحكام المادة (٣٤) من قانون تنظيم المهنة – الشخصَ الطبيعيَّ، وهو الطبيبُ المعالج، وقد يُنسَب إلى المنشأة الطبية بحسب الأحوال. على سبيل المثال، عدمُ تحديثِ برامج الذكاء الاصطناعي يُؤَدّي إلى تحليلٍ طبّيّ غيرِ صحيح أو قديم. وفي هذه الحالة، يجب أن يقع الضرر منطقيّاً على عاتق المنشأة الصحية أو الممارس المُسْتخدِم المسؤول عن الصيانة على أساس المسؤوليّة التقليديّة عن الخطأ؛ إذ تنصّ المادة على استبعاد خطأ الطبيب، وتَتَعدَّد الحالاتُ التي لا تجوز فيها هذه المُساءلة، ومنها الحالةُ المنصوصُ عليها في البند (٤)، وهي كما يأتي: «إذا نتج الضررُ عن خطأ مرفقي أو سببٍ خارجيّ عن الطبيب لا يَدَ له فيه»، ويكون عندئذ للمريض أو لذَويه الحقُّ في رَفْع دعوى قضائية ضد المنشأة الطبية الحكومية أو الخاصة؛ للمطالبة بالتعويض عن هذه الأضرار، بحيثُ لا يمكن إعفاؤُها من مسؤوليَّتِها على أساس الالتزام الذي يقع على عاتقها في ضمان سلامة المرضى[١٦]. هذا ما سبق أنْ أكَّدَتْه محكمةُ التمييز الكويتية في ضوء أحكام قانون تنظيم المهن الطبية الملغى بشأن مُساءَلة المستشفى عن عدم توفير مستلزمات العلاج اللازمة لإجراء عملية جراحيّة، وجاء حُكْمُها على النحو الآتي: «إنَّ المستشفى لم توفّر الرقعة الوعائية اللازمة للشريان الأورطي؛ ممّا أدّى إلى تأخير علاج ثقبي الأبهر وما صاحَبَ ذلك من تفاقُم، بما في ذلك جُلْطة في الشريان الفخذي الأيمن أدّت إلى الإعاقة الموصوفة في التقرير. وقد أدّى ذلك إلى إعاقة بنسبة ٢٥٪ في قدرات الجسم بشكل عام. وبذلك خلص الحكمُ إلى أنّ ذلك يُعَدّ مخالفةً جسيمة من جانب المستشفى تَجْعَلُها مُلْزَمةً بدَفْع تعويض عن الأضرار التي لحقت بالمُدَّعى»[١٧].

(١٥) تُسمى أيضاً: الجراحة بمساعدة الروبوت.

(١٦) فايز الكندري، التزامات الطبيب المهنية على ضوء أحكام قانون تنظيم المهنة الجديد ومبادئ محكمة التمييز الكويتية، الكويت، ٢٠٢٢.

(١٧) الطعن بالتمييز ٧٩ لسنة ٢٠١٣ مدني ٢، جلسة ٢٠١٦/١/١٥.

الفرع الثاني: المعوقات القانونيّة النّاشئة عن تأسيس مسؤولية الطبيب على أساس الخطأ الواجب الإثبات

أولاً: الصعوبات المتعلقة بإثبات خطأ الطبيب

تكمن الصعوبة الأولى في إثبات خطأ الطبيب في أثناء استخدام الذكاء الاصطناعي عند تقديم العلاج الطبي للمضرور. وَوَفقاً لنصِّ المادة (٣٤) من قانون مزاولة مهنة الطب والمهن المساعدة لها وحقوق المرضى والمنشآت الصحية؛ يُلزَم الطبيب بأن يُظهِر أكبر قدر من العناية عند تقديم خدماته. ومن ثَمَّ، إذا كان الطبيب – وَفْقاً لقاعدة (الشخص المعتاد)[١٨] الموجود في الظروف نفسها – قد أظهر درجة أقلَّ من الاجتهاد، فسيكون الطبيب عندئذ مخطئاً، وتقوم مسؤوليّتُه. وهذا ما يُمْكنُ التّعويلُ عليه بالنّظر إلى أحكام محكمة التمييز الكويتية – تجدر الإشارة إلى أنَّه لم تُنْظَرْ أيُّ منازعاتٍ تتعلق بالذكاء الاصطناعي – حين ذكرتْ ما يأتي: «يُسْأَلُ الطّبيبُ عن كلِّ تقصيرٍ في مسلكه الطبي لا يقعُ من طبيب يَقِظٍ في مستواه المهنيّ وُجد في نفس الظروف الخارجيّة التي أحاطتْ بالطبيب المسؤول، ويُسْأل عن خطَئِه الفني مهما كان يسيراً إذا لَحِقَ المريضَ بسببه ضررٌ»[١٩].

مثالٌ توضيحيّ على ذلك: حين يَتَوصَّل برنامجٌ يَسْتخدِم الذكاءَ الاصطناعي إلى استنتاج مُفاده أنّ المريض يعاني نوعاً معيّناً من السرطان، ويوصي بعلاج دوائيّ للمريض، ثُمَّ يَتَبيّن عدمُ صحة النّتائج التي تمَّ التوصلُ إليها باستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، فهل يَتحمَّل الطبيب الذي يعالج المريضَ مسؤوليّةَ الخسائر التي تكبّدها المريضُ من تكاليفَ طبّيّة وأضرار جسمانية قد تصل إلى الموت؟.

---

(١٨) الشخص المعتاد وَفقاً لنص المادة (٣٤) هو ذلك الموجود في الظروف نفسها التي أحاطتْ بالطبيب المدعى عليه، وفي نفس تخصصه ودرجته ومستواه العلمي والعملي والمهني. انظر: د. محمد حسين منصور، المسؤولية الطبية: الطبيب، الجراح، طبيب الأسنان، الصيدلي، التمريض، العيادة والمستشفى، الأجهزة الطبية قوانين: آداب المهنة، تأديب الأطباء، تنظيم بنك العيون، دار الجامعة الجديدة للنشر، ١٩٩٩، صفحة ١٨. د. مصطفى الجمال، المسؤولية المدنية عن الأعمال الطبية في الفقه والقضاء، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٤، صفحة ١٠٢.

(١٩) الطعن بالتمييز رقم ١٤٥٥ لسنة ٢٠١٣ مدني/٣ جلسة ٢٠١٥/١٠/٢٦. سعد زغلول، أحكام مزاولة مهنة الطب: المسؤولية الطبية واختلافها بالنسبة لطبيب التجميل، الكويت، ٢٠٢٠، ص ٢٥٣ وما بعدها.

وماذا لو لم يَسْتخدم الطبيبُ تطبيقاتِ الذكاء الاصطناعي على الإطلاق؛ أو على العكس، كان في عدم استخدامه لأداة الذكاء الاصطناعي نتيجةٌ أفضلُ للمريض. هل يمكن عَدُّ الطبيب مخطئاً في هاتين الفرضيّتَين؟ وكيف يمكن إثباتُ أنَّ النّتيجة من الممكن أن تكون مختلفة بالنسبة إلى المريض، ورُبّما أفضل؟

للإجابة عن الفرضيات المطروحة، نشير بدايةً إلى أن المجلس الوطني الفرنسي لنقابة الأطباء (CNOM) يقودُنا في هذا الصدد إلى حقيقة مُفادُها أنَّ الطبيب يجب أنْ يحتفظ دائماً بحريته في اتخاذ القرار، ومن ثَمَّ يتحمل مسؤولية الاختيارات التي يتَّخذها. ويشير المجلس الوطني إلى أنَّ «تطوير واستخدام التقنيات لا يمكن أنْ يكونَ له مهمة استبدال القرار الطبي المشترك مع المريض»[٢٠]. وبناء على ذلك، يذهب بعضُ الفقه الفرنسي[٢١] إلى أن وجود الخطأ لا يمكن استنتاجُه تِلْقائيّاً من عدم التزام قرار الطبيب بنتائج الذكاء الاصطناعي. وعلى العكس من ذلك، لا يمكن استبعادُ الخطأ عندما يتّبع الطبيب هذه النتائج. ويرى هؤلاء أن: «الذكاء الاصطناعي ليس في الأساس سوى وسيلة إضافيّة متاحة للطّبيب، كما كان في وقته، على سبيل المثال، استخدام العلاج الإشعاعي أو استخدام التصوير بالرنين المغناطيسي».

ثانياً، سيتلخّص الأمر في كون الطبيب المجتهد اليقظ سيستخدم الذكاءَ الاصطناعي بالطريقة نفسِها وَفْقاً للمعايير الطبية أو لا. والأسئلة التي يجب الإجابة عنها هي على سبيل المثال إنْ كان الطبيب وَفقاً لقاعدة (الشخص المعتاد) الموجود في الظروف نفسِها قد استَخْدم أداةَ الذكاء الاصطناعي، وإنْ كان سيتحقّق من توصيات الذكاء الاصطناعي من خلال مصادرَ أخرى للمعلومات (على سبيل المثال: خبير طبي بشري). وبالنسبة إلى بعض الخدمات الطبية كالتشخيصات مثلاً، قد يكون ثمّةَ دليلٌ علمي على أنّ الذكاء الاصطناعي يعمل على نحوٍ أفضلَ بكثير من الأطبّاء البشريّين، وهذا ما يجعل الاعتمادَ الأعمى على توصيات الذكاء الاصطناعي مقبولاً. على سبيل المثال: إذا أثبتت دراسة علمية أنّ أداة التشخيص التي يعتمدها الذكاء الاصطناعي تصل إلى درجة من الحساسية تُقدَّر بنسبة ٩٩٪، في حين يُظهر الخبراءُ البشريّونَ في هذا المجال درجاتٍ أقلَّ من ٤٠٪؛ ففي هذه الحالة حتى لو وَقَعَ المريضُ في معدّل

(٢٠) CNOM, Livre blanc, Médecins et data dans le monde des data, des algorithmes et de l'intelligence artificielle, janv. 2018., recommandation n° 4, p. 57.

(٢١) P. Mistretta, « Intelligence artificielle et droit de la santé », in A. Bensamoun et G. Loiseau (dir.), Droit de l'intelligence artificielle, LGDJ, 2019, n° 554, p. 317.

خطر مقداره ١٪ بسبب الذكاء الاصطناعي[٢٢]، فإنَّ إجراءات الطبيب تظلّ جهوداً صادقة يقظة، إذ «لا يكون الطبيب مسؤولاً عن الحالة التي يصل إليها المريضُ إذا تَبيَّن أنّه بذل العنايةَ اللازمة ولجأ إلى جميع الوسائل التي يَسْتطيعُها مَن كان في مِثل ظروفه لتشخيص المرض والعلاج»[٢٣].

ثانياً: الصّعوبة المُتعلّقة بإثبات الارتباط السّببيّ

على افتراض أنّه تمَّ التغلب على العقبة الأولى المتمثلة في إثبات الخطأ، فإنه لا يزال يتعين على المريض إثباتُ علاقة السببية، ومن المعروف أنّ هذا الشرط يصعُب استيفاؤه في الحالات الطّبّيّة. فقد يصعب في بعض الحالات التنبُّؤ بالنّتيجة الصّحّيّة للمريض لو قام الطبيب بتحديد مسارٍ طبّيّ مختلف. والسؤالُ الذي يثور في هذا الشأن: إذا كانتْ معظمُ الممارسات الطبية تَسْتخدم الذكاء الاصطناعي نفسَه أو حتّى إذا كانت تَسْتخدم أدواتٍ مختلفةً للذكاء الاصطناعي، فكيف يمكن للقاضي أنْ يقرّر ما كان سيحدث لو لم يتمَّ استخدامُ الذكاء الاصطناعي؟ يُضاف إلى ذلك أنّ حقيقة طرْح أدوات الذكاء الاصطناعي في السوق، بناءً على (بعض) الأدلة السريرية التي تُثبت فعاليتها، ستَجْعل من الصعب القولَ: إنّ المسار البديل كان سيُؤَدّي إلى نتائجَ أفضل. وإذا تبيّن أنّ الذكاء الاصطناعي أفضلُ بنسبة ١٠٪ على سبيل المثال من الأطباء، فكيف يمكن للقاضي أنْ يحكم بأنّ عدم استخدام الذكاء الاصطناعي كان من شأنه أنْ يُجَنِّب الضررَ جزئيّاً أو كليّاً؟ إذ من المُرَجَّح أنْ يؤدّي توافر الأدلة السريرية بشأن سلامة الأداة وفعاليتها قبْل طرحها في السوق إلى ترجيح كفة الميزان لمصلحة استخدام الذكاء الاصطناعي[٢٤]. ثُمَّ إنَّ المحاكمَ ستَجِدُ صعوبةً متزايدة في فهْم الأدلة الفنية المقدَّمة إليها لإثبات ركن السببية، وستحتاج تقاريرُ الخبرة التي سيتعيَّن عليهم تقويمها إلى

(٢٢) Froomkin Michael et al., when AIs Outperform Doctors: The dangers of a tort-induced over-reliance on machine learning and what (not) to do about it, University of Miami Legal Studies Research Paper No. 18-3, available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3114347 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3114347 (accessed 20 March 2024).

(٢٣) سعد زغلول، مرجع سابق، ص. ١٨٥.

(٢٤) ستجد المحاكم صعوبة متزايدة في فهم الأدلة الفنية المقدمة إليها، وستحتاج تقارير الخبرة التي سيتعين عليهم تقويمها إلى أنْ تُعِدَّها فرق متعددة التخصصات مكونة من مهندسي البرمجيات والأجهزة، والأطباء، واختصاصي الإحصاء الحيوي. حتى الخبراء قد يجدون صعوبة في فهم التطورات التكنولوجية الجديدة؛ بسبب العدد المتزايد من الأحداث المتسلسلة بحيث تكون الروابط السببية غير مفهومة.

أنْ تُعِدَّها فرقٌ متعددةُ التخصصات مكوَّنةٌ من مهندسي البرمجيات والأجهزة، والأطباء. وحتّى الخبراءُ قد يجدونَ صعوبةً في فهْم التطورات التكنولوجية الجديدة، بسبب العدد المتزايد من الأحداث المتسلسلة، بحيثُ تكون الروابط السببيّةُ غَيْرَ مفهومة.

المطلب الثاني: تأسيس مسؤولية الطبيب على أساس حراسة الأشياء الخطرة

حينَ يكون الروبوت على درجة عالية من الاستقلالية عن الطبيب، ويكاد يكونُ الطبيبُ مشغّلاً للجهاز لا أكثر، فإذا أصابت المريضَ أضرارٌ جسدية في أثناء استخدام الذكاء الاصطناعي، سواء في مرحلة التشخيص الخاطئ أو في أثناء إجراء عملية جراحية لوجود خلل في التصميم أو عيب (مثلاً: الروبوت الجراحي)؛ ففي هذه الفرضية تثور مسؤولية حارس الشيء الخطر الذي يحتاج إلى عناية. وقد نظّم المشرع الكويتي المسؤولية عن الأشياء الخطرة في الفِقْرة الأولى من المادّة (٢٤٣) من القانون المدني الكويتي، وحتّى يُسألَ الحارسُ عن الأشياء وَفقاً لهذه المادَّة، لا بُدَّ أن تتوافر ثلاثة شروط: أوّلُها أنْ يتطلب الشيءُ عنايةً خاصة لمَنْع وقوع الضرر منه. ثانيها: أن يكون الشيءُ تحت حراسة الشخص المراد مساءَلتُه. والشرط الثالث: أن يكون الشيءُ هو مَن أَحْدَث الضرر. لكنْ يواجه المضرورُ معوقاتٍ قانونيّةً للاستناد إلى مسؤوليّة حارس الأشياء الخطرة لتعويض المريض عن الأضرار النّاتجة من استخدام الذّكاء الاصطناعي. وسنُوضّح في هذا المطلب أهمَّ المعوقات القانونية التي يواجِهُها المريضُ عند استناده إلى مسؤولية حارس الأشياء. واقْتَضَتْ طبيعةُ هذا المطلب أنْ يكونَ في ثلاثة أفرُع، الفرع الأول: صعوبة تكييف الذكاء الاصطناعي على أنّه شيءٌ محلٌّ لمسؤولية حراسة الأشياء، الفرع الثاني: صعوبة تحديد الشخص المسؤول، الفرع الثالث: صعوبة إثبات علاقة السببيّة بين الذكاء الاصطناعي والضّرر الّذي أحدَثَه.

الفرع الأوّل: صعوبة تكييف الذّكاء الاصطناعيّ على أنّه شيءٌ محلٌّ لمسؤولية حراسة الأشياء

نظّم القانونُ المدني الكويتي في نصِّ المادَّة (٢٤٣) مسؤوليةَ حارس الأشياء التي تتطلَّب عنايةً خاصة لمَنْع وقوع ضرر من تلك الأشياء. وقسم المشرع الكويتي الأشياءَ الخطرة أو الضارّة التي تتطلَّب بطبيعتها عنايةً خاصة إلى قسمَيْن: أشياء ضارّة

بطبيعتها؛ أي: أنّها بحُكم تكوينها أو تركيبتها خطرة، لذا تتطلب عناية خاصة[٢٥]؛ ومنها: «السيارات والطائرات وغيرها من المركبات الأخرى، والآلات الميكانيكية، والسفن، والأسلحة، والأسلاك والمُعَدّات الكهربائية، والحيوانات، والمباني، وكل شيء آخر يكون بحَسَب طبيعته أو بحَسَب وضعه ممّا يعرض للخطر»[٢٦]. وهذه الأمثلة التي ذُكرت في المادَّة (٢٤٣) من القانون المدني الكويتي هي على سبيل المثال لا الحصر[٢٧]. وأمّا القسمُ الثاني من الأشياء، فهو ما لم يكنْ بطبيعته خطراً، وكانت خطورَتُه بسبب وضعِه في موضع معيَّن أو مكان معيَّن أو ظرف معيَّن[٢٨]، ما دام لهذا الشيء دورٌ فاعل وإيجابي في الحادث[٢٩].

ووَفْقاً لما شُرح؛ فإنّ المشرع بذكره لكلمة (شيء) لم يجعل الأمثلة التي ذكرها في المادة (٢٤٣) على سبيل الحصر؛ ومن ثَمّ فالشرط الأول يُعَدّ شرطاً واسعاً غَيْرَ مُحدَّد يشمل الذكاءَ الاصطناعي، لكونه شيئاً له وجودٌ خارجي ومادّي ويتطلب عنايةً

(٢٥) المستشار عبد الحميد إبراهيم الشافعي، المسؤولية عن عمل الغير (مسؤولية حارس الأشياء، ومسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة غير مشروعة، ومسؤولية حارس البناء وحارس الحيوان) في القانون المدني الكويتي، ٢٠١٣، صفحة ٣٢. و: إبراهيم الدسوقي أبو الليل، المسؤولية المدنية والإثراء دون سبب: دراسة للمصادر غير الإرادية للالتزام وَفقاً للقانون المدني الكويتي، دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٩٥، صفحة ١٧٦. انظر: الدكتور عبد الرسول عبد الرضا والأستاذ الدكتور جمال فاخر النكاس، الوجيز في النظرية العامة للالتزامات: الكتاب الأول – مصادر الالتزام والإثبات، مؤسسة دار الكتاب، ٢٠١٤، صفحة ٢٨٠. انظر: الدكتور محمد سعيد أحمد الرحو، فكرة الحراسة في المسؤولية المدنية عن الأشياء غير الحية دراسة مقارنة، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١.

(٢٦) نصّ المادة (٢٤٣) من القانون المدني الكويتي. انظر: المستشار عبد الحميد إبراهيم الشافعي، مرجع سابق، صفحة ٣٢. وانظر: يحيى أحمد موافي، المسؤولية عن الأشياء في ضوء الفقه والقضاء، منشأة المعارف، صفحة ٣٠.

(٢٧) الدكتور عبد الرسول عبد الرضا والأستاذ الدكتور جمال فاخر النكاس، مرجع سابق، صفحة ٢٨٠. والمذكرة التفسيرية للقانون المدني الكويتي، صفحة ٢٨٠.

(٢٨) المستشار عبد الحميد إبراهيم الشافعي، مرجع سابق، صفحة ٣٢. الدكتور عبد الرسول عبد الرضا والأستاذ الدكتور جمال فاخر النكاس، مرجع سابق، صفحة ٢٨٠ – ٢٨١.

(٢٩) المستشار عبد الحميد إبراهيم الشافعي، مرجع سابق، صفحة ١٤. يحيى أحمد موافي، مرجع سابق، صفحة ١٠٨-١١٠. الدكتور عبد الرسول عبد الرضا والأستاذ الدكتور جمال فاخر النكاس، مرجع سابق، صفحة ٢٨٢. القاضي شوان محيي الدين، المسؤولية عن حراسة الأشياء التي تتطلب عناية خاصة، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٢، صفحة ١٠٢- ١٠٦.

خاصة. ولكنْ في بعض الأحيان، يكونُ الذكاءُ الاصطناعي عبارةً عن أو ليس كياناً ملموساً، وكلمة (شيء) توحي للقرّاء بأنّ لها كياناً ماديّاً، سواء أكان الشيءُ حيّاً أم غَيْرَ حيّ (جماداً)، عقاراً أو عقاراً بالتخصيص أو منقولاً. ولا نعتقد انطباقَ هذا الشرط على الذكاء الاصطناعي في حال كان أنظمةً؛ ومن ثَمَّ يصعُب على المضرور أن يلجأ إلى مسؤولية الأشياء الخطرة. ويرى البعضُ أنّ تلك المسؤوليةَ لم يميّز فيها المشرّعونَ بين الأشياءِ المادّيّة الملموسة وغير الملموسة، وهذا تفسيرٌ غيرُ دقيق؛ لكون تفسير كلمة (شيء) له دلالة على أنّ لها وجوداً ماديّاً، والدليلُ هو أنّ المشرّع ذكر أمثلة على كلمة (الشيء) في نصِّ المادة (٢٤٢) من القانون المدني الكويتي[٣٠].

الفرع الثاني: صعوبة تحديد الشخص المسؤول

لا بُدَّ أنْ تكونَ الأشياءُ الخطرة تحت حراسة الشخص المرادِ مساءَلتُه، وهو (الحارس)، حتى تقومَ مسؤوليتُه عن ذلك الشيء الخطر أو الضارّ الذي يتطلب عناية خاصة. وبناء على ذلك؛ لا بد أن نبيّن ونجيب عن السؤال الآتي: مَن (الحارس)؟ حتى نتمكَّن مِن تحديد حارس جهاز الذكاء الاصطناعي. وعرّفت المذكرة الإيضاحية للقانون المدني الكويتي الحارسَ بأنه هو الذي له: «السيطرة الفعلية عليه، التي تمكّن صاحبَها من الهيمنة والتسلط عليه لحساب نفسِه، بحيث يكون زمامُه في يديه، ولو لم تَسْتند إلى أساس من القانون، وإنّما قامت من حيثُ الأمرُ الواقعُ فحسبُ»[٣١]. وعليه؛ فالحارس هو مَن له سلطة الهيمنة والتسلط على الشيء، ومنها سلطة الاستعمال والتوجيه والرقابة[٣٢]، والعكس صحيح؛ بمعنى: قد تتوافر غالبية السلطات في شخص الحائز لشيء ولا يكون الحائزُ هو حارسَ الأشياء؛ ومن ثَمّ فلا يُشْترطُ في الحارس أنْ تجتمعَ فيه جميعُ السلطات السابقة من الاستعمال والتوجيه والرقابة على الشيء، إذ قد تتخلّف إحداها ويبقى الشخص حارساً لشيءٍ يتطلَّب عنايّةً خاصة[٣٣].

---

(٣٠) ويرى الفقهاء الفرنسيون إمكانية تطبيق مسؤولية عن الأشياء الخطرة متى كان شيئاً ليس له وجودٌ أو كيان مادّيّ؛ مثال: السوائل أو الدخان أو البخار.

(٣١) المذكرة التفسيرية للقانون المدني الكويتي صفحة ٢٦٦. وانظر: إبراهيم الدسوقي أبو الليل، مرجع سابق، صفحة ١٨١.

(٣٢) المستشار عبد الحميد إبراهيم الشافعي، مرجع سابق، صفحة ٤٣. عبد الواحد بطيخ، التنظيم القانوني للتطبيقات الذكية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ٢٠٢٢، صفحة ٣٧٩.

(٣٣) المستشار عبد الحميد إبراهيم الشافعي، مرجع سابق، صفحة ٤٥.

ومن المعوقات التي يواجِهُها المضرورُ لتعويضه عن الخطأ الطبي مِن جرّاء استخدام الذكاء الاصطناعي صعوبةُ تحديد مَن المسؤولُ عن الأضرار؛ ومن ثَمَّ الرجوعُ عليه بالتّعويض. وذكَرْنا أنَّ الحارس هو الذي له سلطةُ الاستعمال والإدارة والرقابة، لكنْ في بعض الأحيان للذكاء الاصطناعي درجةٌ عالية من الاستقلالية من حيثُ تحكّمُ الإنسانِ وتوجيهُه. وفي هذه الحالة، يكون أقربَ إلى الإنسان الآلي؛ فهل يمكنُ مُساءَلة الذكاء الاصطناعيّ؟ لم يتطلب المشرع الكويتي عُنصراً معنويّاً؛ لذا تُمْكِنُ مُساءَلة الشخص الاعتباريّ الذي ليس لديه إدراكٌ ووعيٌ، وكذلك الطفلُ غيرُ المُميِّز، لكنْ لا تُمْكِنُ مُساءَلةُ الذكاء الاصطناعي (الإنسان الآلي) قانونيّاً؛ إذ ليس لنظام الذكاء الاصطناعي[٣٤] – وَفقاً للقوانين الموجودة في دولة الكويت – شخصيّة قانونيّة، هذا وإنْ أعطت بعضُ الدّولِ الرّوبوتَ بعضَ عناصرِ الشخصية القانونية كالجنسيّة، ومن هذه الدّول المملكةُ العربيّة السُّعوديّة حين منحت الجنسية لروبوتٍ يُدْعى: (صوفيا) عام ٢٠١٧، ليكون أوّلَ روبوتٍ يحصل على الجنسيّة، وهذا سمةٌ من سمات الشخصية القانونية[٣٥]؛ في حين لم يَمْنح المشرّعُ الكويتي الذكاءَ الاصطناعي الشخصيةَ القانونيّة. على أنَّ مَنْحَ الذّكاءِ الاصطناعيّ هذه الشّخْصيّةَ سيترَتّب عليه تحمُّله للالتزامات، واكتسابُه أيضاً للحقوق، وهذا لا يمكن إلّا بتعديلٍ جذري لجميع القوانين المحليّة والدستور الكويتي. ثُمَّ إنْ أُعْطيَ الروبوتُ الشخصيةَ القانونية؛ فما العقوباتُ الّتي يمكن معاقبَتُه بها، سواء مدنيّاً أو جزائيّاً.

وتثور هنا إشكاليةٌ وسؤالٌ عمّن يُسْأل مدنيّاً باعتباره حارساً للجهاز، فتقوم مسؤوليّتُه عن الأشياء الخطر من حيثُ تعويضُ المريض عن الأضرار الجسدية التي تلحق به من جرّاء استخدام الذكاء الاصطناعي: هل هو مديرُ المستشفى أو المُسْتخدِم المُتمثّل في الطّبيب أو الشّركة المُصنِّعة للجهاز لكونها تتحكَّم فيه عن بُعْد في بعض الأحيان؟

لا بُدَّ من الإشارة هنا إلى أنّ المستشفى من الممكن أنْ يُسْأل عن الخطأ المرفقي متى ما كان ثَمَّةَ إهمالٌ أو تقصير، وأيضاً إذا كان ثَمَّةَ خللٌ أو عيبٌ خفيّ في الجهاز. فمن الممكن أنْ يُسْأل المستشفى إنْ كان ثَمَّةَ تقصيرٌ وإهمالٌ منه في فرضية الضرر النّاجم عن سوء صيانة الجهاز أو الاستخدام غَيْرِ المطابق لاحتياطات الاستخدام المُقدَّمة من الشركة المُصنّعة، أو حتى الخلل في التعقيم والإهمال في الإجراءات المُخصَّصة لتعقيم

(٣٤) See World Economic Forum (n 1) 5. Bonadio, McDonagh, and Dinev (n 1) 25.

(٣٥) Reem Almarzoqi and Mohamad Albakjaji, 'The Patentability of AI Invention: The Case of the Kingdom of Saudi Arabia Law' (2002) 13 International Journal of Service Science, Management, Engineering, and Technology 1.

الأجزاء الملامسة للمريض. وفي هذه الحالات، يجب على المنشأة أن تتحمّل المسؤولية عن هذه الأخطاء، وهنا تعوِّض المنشآتُ الصحية المرضى على أساس الخطأ المرفقي؛ لأن الطبيب إذا كان يجب عليه معرفة طريقة استخدام الروبوت والتعامل معه، فإنّ المنشأة هي مَن يقع عليها ضمانُ حُسن سير عمل الأجهزة، وعلى وجه الخصوص أن تكون المنشأة قادرةً على الاتصال - إذا لزم الأمر - بأطراف ثالثة مختصة، ولا سيّما إذا ما علِمْنا أنّ المنشآت الصحية مرتبطة ببنود احترام السرّيّة التي تخضع لها مع الشركات المُنتِجة أو المورّدة لتقنيات الذكاء الاصطناعي. وتحسن الإشارة هنا إلى أنّ الجهاز إذا كان فيه عيبٌ أو خلل، ففي هذه الحالة يُعَوِّض المستشفى المضرورَ، وبعد ذلك يرجع على البائع بموجب ضمان العيوب الخفية الذي يقوم على أساس المسؤولية العقدية، وليس على أساس المسؤولية عن الأشياء الخطرة؛ ذولك لوجود عقد بينَهُما، وأيضاً لكون سبب الضرر هو وجود خلل أو عيب في الجهاز، وليس بسبب استعمال الشيء[٣٦].

على أنّ الصعوبة تكمُن في حال عدم وجود خطأ ثابت على المستشفى، وليس ثَمَّةَ عيبٌ خفيّ أو خللٌ في الجهاز؛ فهل سيكون المستشفى في هذه الحال بمنزلة الحارس، وإنْ كان لا يملك إلا القدرةَ على تشغيل الجهاز فقط؟ بعبارة أخرى: متى ما كان للجهاز قَدْرٌ عال من الاستقلاليّة عمّن يَسْتخدِمُه، فمَن سيكونُ الحارسَ؟ هل المستشفى بوَصْفه مالكاً أو الشركة المصنّعة بوَصْفها ذاتَ سلطة فعليّة على الجهاز أو الأطبّاء ولا سيَّما في حال استخدامهم الأجهزةَ لحساب أنفُسهم إذا ما استخدموا غرفةَ العمليّات والأجهزة من المستشفى مقابلَ أجر، أو كان الطبيبُ هو مالكَ المستشفى؟.

الفرع الثالث: صعوبة إثبات علاقة السببيّة بين الذكاء الاصطناعيّ والضّرر الذي أحدثه

لا بُدّ أن يكون الشيءُ هو الّذي أحدث الضرر؛ أي: يجب أنْ يكونَ هو السببَ المُنْتِج الفعّال في إحداث الضرر حتى تتوافرَ العلاقة السببية بين الشيء والضرر الذي أحدثه، ولا يُكْتفى بذلك بل يُشْترط أنْ يكون الشيءُ قد أحدث الضرر بدَوْره الإيجابي[٣٧]. فإذا ما اصطدم شخص بسيارة متوقّفة ومركونة في المواقف المخصصة للسّيّارات،

(٣٦) كريستيان يوسف، مرجع سابق، صفحة ٩٩. وانظر: المادة (٤٨٩) من القانون المدني الكويتي.

(٣٧) الدكتور عبد الرسول عبد الرضا والأستاذ الدكتور جمال فاخر النكاس، مرجع سابق، صفحة ٢٨٣. المستشار عبد الحميد إبراهيم الشافعي، مرجع سابق، صفحة ١٤٤.

فهنا ليس ثَمَّةَ دورٌ إيجابي للشيء في إحداث الضرر[٣٨]. فإذا كان للشيء دورٌ إيجابي في إحداث الضرر، فلا يمكن للحارس أنْ ينفيَ مسؤوليته إلا بإثبات أن هذا الضرر قد وقع بسببٍ أجنبي من قوّة قاهرة أو حادث فُجائي أو فِعْل المضرور أو فِعْل الغير حتى لا تقومَ مسؤوليته[٣٩]. وبناءً على ذلك؛ فإنّ الخلل أو العيب الذي يصيب جهاز الذكاء الاصطناعي ويؤدّي إلى خطأ طبي أو تشخيص خاطئ - لا يُعَدّ سبباً أجنبيّاً يمكن للحارس أنْ يتحلل به من مسؤوليته؛ فلا بد حتّى تنتفيَ المسؤوليّة عنه أنْ يكون السببُ خارجيّاً عن الشيء محلّ الحراسة (جهاز الذكاء الاصطناعي) وأجنبيّاً عن الحارس نفسِه، وأنْ يكون ذلك السبب الأجنبي هو مَن أحدث الضرر؛ وإلّا فلن يَتَحلَّلَ حارسُ الأشياء الخطرة من مسؤوليته، ومن ثَمَّ لا بُدَّ مِن إثباتِ أنّ الضرر الذي لحق بالمريضَ كان ناتجاً من إجراء العملية باستخدام الذكاء الاصطناعي، بمعنى أنّه لا بُدَّ من وجود ارتباطٍ سببيّ بين جهاز الذكاء الاصطناعي والضرر الذي حدث، بمعنى آخر أنْ يكون للذكاء الاصطناعي دورٌ فاعلٌ إيجابيّ في إحداث الضرر للمريض. ولكنْ ثَمَّةَ صعوبةٌ في إثبات علاقة السببيّة بين الضّرر والدَّوْر الإيجابيّ الّذي أحدَثَه الذّكاءُ الاصطناعيّ؛ وذلك بسبب أنّ الذّكاءَ الاصطناعيَّ بوَصْفه الصّندوقَ الأسودَ لا يمكن معرفةُ كيف يعمل[٤٠].

المبحث الثاني
الحلول التشريعيّة في القانون الأوروبي
لتنظيم المسؤولية عن استخدام الذّكاء الاصطناعيّ

نستعرض في هذا المبحث أوّلاً موقفَ بعض القوانين المقارنة الحديثة، وعلى وجه التّحْديد التوجيه الأوروبي المقترح لمسؤولية الذكاء الاصطناعي The EU Artificial Intelligence Liability Directive، والقانون الأوروبي الجديد للذكاء

(٣٨) إبراهيم الدسوقي أبو الليل، مرجع سابق، صفحة ١٧٨.

(٣٩) نص المادة (٢٤١) الفقرة الأولى من القانون المدني الكويتي. الدكتور عبد الرسول عبد الرضا والأستاذ الدكتور جمال فاخر النكاس، مرجع سابق، صفحة ٢٨٦. وانظر: حكم محكمة التمييز في الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٩٠ تجاري. وانظر: الطعن بالتمييز رقم ٤ لسنة ١٩٨٦ تجاري ٢٩/ ١٩٨٦/٦. الطعن بالتمييز رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٢ مدني ٢٤/ ١٩٨٣/١.

(٤٠) Bonadio, McDonagh, and Dinev (n 1) 13. Tabrez Y Ebrahim, 'Artificial intelligence inventions & patent disclosure' (2020) 125 Penn State Law Review 166. Mindy Nunez Duffourc and Sara Gerke, 'The proposed EU Directives for AI liability leave worrying gaps likely to impact medical AI' (2023) 6 NPJ Digital Medicine, 2.

الاصطناعي The EU Artificial Intelligence Act الصّادر بتاريخ ١٣ مارس ٢٠٢٤ (المطلب الأول)، ومن ثَمَّ سنُبيِّن ثانياً بعضَ المقترحات للمشرع الكويتي مع توضيح أهمّيّة الأخذ بتلك المقترحات (المطلب الثاني).

المطلب الأوّل: التّوجيه الأوروبي المقترح لمسؤولية الذكاء الاصطناعي عن الأضرار النّاتجة من استخدام الذّكاء الاصطناعيّ

يتألف إطار المسؤولية الحالـــي للاتحـــاد الأوروبي من ثلاث قواعدَ: Council Directive 85/374/EEC of 25 July 1985 on the approximation of the laws, regulations and administrative provisions of the Member States concerning liability for defective products (PLD) أوّلاً: التوجيه الأوروبي بشأن المسؤولية الموضوعية للمنتجات المَعيبة(٤١)، إذ توفّر القواعدُ للمستهلكين أنْ يطالبوا بالتّعْويض من دون خطأ الشّركة المُصنّعة وإهمالها، لأنّها تتحمَّل المسؤولية عن الأضرار النّاجمة عن الخلل في منتجها متى ما لحق بالمستهلك ضررٌ بسببِ خللٍ أو عيبٍ في تَصْنيع المُنْتَج أو تَصْميمه، بشرط أن يُثْبت المتضرر: أنَّ ثَمَّةَ عيباً أو خللاً في المُنْتَج، والضّرر الذي أصابه، والرابطة السببيّة بين الضرر ووجود عيب في المنتج(٤٢).

ثانياً: توفر قواعد المسؤولية القائمة على الخطأ Fault-Based Liability Rules سُبلاً مختلفة للمطالبة بالتعويض، إذ يمكن للمضرور تقديمُ مطالبة بالتعويض عن الأضرار النّاجمة عن المنتجات والخدمات متى ما كان ثَمَّةَ خطأ من الشخص

(٤١) For more information about Productive liability directive see https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=celex%3A31985L0374 aaccessed 15 July 2024.

(٤٢) See Eldakak and others (n 4) 4. Tambiama Madiega, Artificial Iintelligence Liability Directive. (European Parliament, 2023) P.2 . https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2023/739342/EPRS_BRI(2023)739342_EN.pdf Accessed 27 July 2024. Stefano De Luca, 'New Product Liability Directive' (European Parliament, December 2023) P.2 https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2023/739341/EPRS_BRI(2023)739341_EN.pdf Accessed 28 July 2024. Caroline Cauffman, 'Robo-liability: The European Union in search of the best way to deal with liability for damage caused by artificial intelligence' (2018) 25 Maastricht Journal of European and Comparative Law 528.

المسؤول. إذن، يتطلب الاستنادُ إلى تلك القواعد إثباتَ المضرور وجودَ الضرر، وخطأ الشخص المسؤول، والعلاقة السببيّة بين الخطأ والضرر(٤٣).

وثالثاً، يمكن للمضرور اللجوءُ إلى قواعد المسؤولية الموضوعية Strict Liability، إذ تنطبقُ قواعدُ تلك المسؤولية على المنتجات والأنشطة الخطرة. وبموجب هذه القواعد، يمكن للمضرور المطالبةُ بالتّعويض عن الأضرار الّتي لحقتْ به من دون حاجة إلى إثبات خطأ المُدَّعى عليه(٤٤). ولكنْ يجب عليه إثباتُ العلاقة السببية بين الضرر الذي أصاب الشخص والأداء الضارّ للذكاء الاصطناعي (كالروبوت)(٤٥).

وتلك القوانين – المشار إليها سلفاً – للاتحاد للأوروبي لم تَعُد الوحيدة، إذ أصدرت المفوضيّة الأوروبية The European Commission مُقترحَيْن في طور الإصدار للمُساءَلة المدنية عن الذكاء الاصطناعي: يتعلق أحدُهما بتنقيح قواعد التوجيه الأوروبي بشأن المسؤولية الموضوعية للمنتجات المَعيبة The proposed for a Directive on Liability of Defective Products revising the existing (PLD)، بحيث يمكن للمضرور الاستنادُ إلى هذه القواعد متى ما كان الضررُ ناتجاً من عيب في الذكاء الاصطناعي؛ والآخر هو التوجيه الأوروبي لمسؤولية الذكاء الاصطناعي The EU AI Liability Directive، بحيث يتمكَّن المضرور من الاستناد إليها إذا كان الضررُ قائماً على خطأ في أثناء استخدام الذكاء الاصطناعي. ويتناول هذا المطلبُ القوانينَ الجديدةَ في الاتّحاد الأوروبي (في طور الإصدار)؛ لذا اقتَضَتْ طبيعةُ المطلب أنْ يكونَ في فرعين اثنَيْن كما يأتي:

- الفرع الأول: القواعد الجديدة المنقّحة بشأن المسؤولية الموضوعيّة عن المنتجات المَعيبة.
- الفرع الثاني: التوجيه الأوروبي لمسؤولية الذكاء الاصطناعيّ.

(٤٣) Chapter 4. Liability based on fault of Principle of European Tort Law. Madiega (n 43) 3.

(٤٤) 'person who carries on an abnormally dangerous activity is strictly liable for damages related to the risk presented by the activity and resulting from it' (Art 5:101) under Chapter 5 'strict liability' of the Principle of European Tort Law. For more information about the strict liability in the EU tort law see Dam, Cees Van, ' Strict Liability', *European Tort Law*, 2nd edn (Oxford, 2013; online edn, Oxford Academic, 23 May 2013), https://doi. .org/10.1093/acprof:oso/9780199672264.003.0010,accessed 18 July 2024

(٤٥) Cauffman (n 43) 528.

الفرع الأول: القواعد الجديدة المنقحة بشأن المسؤولية الموضوعية عن المنتجات المَعيبة

وجدت المفوضية الأوروبية The European Commission أنَّ ثَمَّةَ العديدَ من أوجُه القصور في إطار المسؤوليات في الاتحاد الأوروبي، وعدم مواكبتها للتّقنيات الرقمية بعامة، والذكاء الاصطناعي بخاصة(٤٦)؛ ومن ثَمَّ فإنَّه لا يزال من غير الواضح إلى أيّ مدى يمكن تصنيفُ AI التي تُعَدّ من العناصر غيرِ الملموسة بوَصْفها مُنْتجاتٍ بموجب أحكام المسؤولية عن المنتجات المَعيبة (PLD)(٤٧). وإذا افتَرَضْنا أنَّ الذكاء الاصطناعي يُعَدُّ منتجاً وتُطبَّق عليه أحكامُ هذه المسؤولية PLD، فإنَّه يتَّسم بخصائصَ كالافتقار إلى الشفافية وعدم قابليَّته للتفسير(٤٨)؛ ممّا يجعل من الصعب، أو حتّى من المستحيل، على المضرور تحديدَ إنْ كان ثَمَّةَ خللٌ أو عيبٌ في المنتج، والعلاقة السببية بين ذلك العيب والضرر الذي لحق به.

كذلـك وجـــدت المفوضية الأوروبية The European Commission أن قواعدَ المسؤولية الحالية لا تواكب الذكاء الاصطناعي؛ ممّا يخلق فجوة التعويض، ومن ثَمَّ قد يقوّض ثقة المواطنين في الذكاء الاصطناعي. هذا إلى عدم قدرة النظام القانوني والقضائي على ضمان نتائجَ عادلة ومُنْصفة في المطالبات بالتّعويض عن الأضرار المتعلقة بأنظمة الذكاء الاصطناعي(٤٩). لذلك اقترحت المفوضية الأوروبية The European Commission إجراء مراجعة لقواعد المسؤولية عن المنتجات المَعيبة PLD، وأنْ تُسْتبدَلَ بها قواعدُ جديدة منقَّحة يُصْدرها التوجيه الأوروبي بشأن المسؤولية الموضوعيّة للمنتجات المَعيبة The proposed for a Directive on Liability of Defective Products revising the existing (PLD) (٥٠)، وقُدِّمَ الاقتراحُ في سبتمبر ٢٠٢٢ (٥١)، ويهدف الاقتراح المقدَّم إلى جَعْل نظام المسؤولية عن المنتجات في الاتحاد الأوروبي يتماشى مع العصر الرّقْمي، وضمان حصول المستهلكين على تعويضات عن المنتجات المَعيبة، بما في ذلك تلك المُصنَّعة خارجَ الاتحاد الأوروبي(٥٢).

(٤٦) Madiega (n 43) 3.

(٤٧) Cauffman) n 43) 530. Madiega (n 43) 3.

(٤٨) Madiega (n 43) 3

(٤٩) Madiega (n 43) 3.

(٥٠) De Luca (n 43) 3.

(٥١) Duffourc and Gerke (n 41) 1. See https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2023/739341/EPRS_BRI(2023)739341_EN.pdf accessed 20 July 2024. De Luca (n 43) 3.

(٥٢) De Luca (n 43) 4.

أيضاً، يُقدِّم الاقتراحُ أحكاماً جديدةً لمعالجة المسؤوليّة عن المنتجات المدعَّمة بأنظمة الذكاء الاصطناعي والخدمات الرّقْمية التي تؤثر في كيفية عمل المُنتَج (مثل المركبات الذاتية القيادة)، ثُمَّ إنَّه يخفّف عبْءَ الإثبات عن المضرور في ظروف معيَّنة(٥٣). وعلى الرغم من بقاء عبء الإثبات على عاتق الشخص المضرور- الذي يجب عليه أن يُثبت أن المنتج مَعيب، وأنّه تعرَّض للضرر، وعلاقة السببية بين الضرر والعيب الموجود في المنتج - فإنَّ قواعد المسؤولية عن المنتجات المَعيبة المنقحة تخفّف عبء الإثبات عن الشخص المتضرر من خلال إنشاء افتراض وجود خلل في ظلّ ظروف معيَّنة عندما: يُخْفِقُ المصنعُ في التزام واجب الكشف عن المعلومات، ففي هذه الحالة تفترض المحكمةُ وجودَ علاقة السببيّة، في حال أنّ المنتج لا يتوافق مع متطلبات السلامة الإلزامية، وكذلك يفترض وجود العيب متى ما حدث الضرر بسبب عطل واضح في المنتج(٥٤).

وخفَّفت القواعد المنقحة على المضرور أيضاً حين افترضتْ وجودَ علاقة السببية بين الضرر وكونه نتيجةَ عيب أو خلل في المنتج عندما يتوافق الضرر عادةً مع العيب المعني؛ أو وجود التعقيد الفني أو العلمي؛ ممّا يسبّب صعوبةً في إثبات المسؤولية (على سبيل المثال: أنظمة الذكاء الاصطناعي)(٥٥). ومع ذلك، تحتفظ القواعد المنقحة دائماً للشركة المصنعة بالحقّ في الاعتراض على وجود صعوبات في تحقيق عبء الإثبات، أو في دحض الافتراضات(٥٦). إضافة إلى ما ذُكِرَ سلفاً، توسَّعت القواعد PLD حين سمحت للمضرور بأنْ يطالبَ بالتّعْويض من دون حاجة إلى وجود علاقة تعاقُدية بين المضرور والشخص المسؤول(٥٧).

وكذلك توسَّعت القواعد المنقحة PLD بتعريف المنتج لضمان تكيفه مع العصر الرّقْمي، بحيث تغطي القواعد المنقحة ما يأتي: البرامج Software (ومَعَها: تحديثاتها) بما في ذلك أنظمة الذكاء الاصطناعي؛ ملفات التصنيع الرّقْمية Digital Manufacturing Files ، تمكين التحكم الآلي في الآلات أو الأدوات، مثل الطابعات

(٥٣) De Luca (n 43) 1.
(٥٤) De Luca (n 43) 6.
(٥٥) Ibid.
(٥٦) Ibid.
(٥٧) De Luca (n 43) 4.

الثّلاثية الأبعاد، وأخيراً الخدمات الرّقْمية Digital services (مثل المركبة الذّاتيّة القيادة)[٥٨].

الفرع الثاني: التوجيه الأوروبي لمسؤولية الذكاء الاصطناعي

بالتوازي مع الاقتراح السابق، أصدرت المفوضية الأوروبية The European Commission في ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٢ مقترحاً بشأن التوجيه الأوروبي لمسؤولية الذكاء الاصطناعي The EU AI Liability Directive (AILD)[٥٩]. وتهدف تلك القواعد إلى تقديم نظام جديد للمسؤولية، يضمن من خلاله الأطرافُ تقديمَ مطالبات بالتعويض خارج نطاق العلاقة التعاقدية في حال تعرضهم للضرر بسبب وجود خطأ في أثناء استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي[٦٠]، وذلك بغض النظر عمّا إذا كانوا أفراداً أو شركاتٍ، في حالة تعرّضهم لضرر بسبب خطأ أو إهمال مقدّم الذكاء الاصطناعي أو مُطوِّره أو مُسْتخدِمه[٦١]. ونتيجة لذلك؛ أصبحت قواعد التوجيه الأوروبي لمسؤولية الذكاء الاصطناعي قادرة على أن تعزز ثقةَ الأفراد في الذكاء الاصطناعي، وتسهّل عليهم المطالبات بالتعويض عن المسؤولية عن الأضرار النّاجمة عن المنتجات والخدمات التي تدعم الذكاءَ الاصطناعي[٦٢]، وذلك من خلال التّخْفيف من عبْء الإثبات الواقع على المضرور بافتراض السببيّة إذا توافرت الشروط الآتية:

---

(٥٨) De Luca (n 43) 4- 5:

توسعت القواعد المنقحة بشأن الأطراف المسؤولة مقارنة بـ PLD الحالي، إذ تسرد المادة (٧) من القانون المنقح أنواع المشغلين الاقتصاديين الذين يمكن تحميلهم المسؤولية عن المنتجات المَعيبة، وذلك من خلال إدخال نهج متعدد الطبقات للمسؤولية اعتماداً على المؤهلات المختلفة للمشغل الاقتصادي. من بين قائمة المشغلين الاقتصاديين: (١) الشركة المصنعة للمنتج أو المكون، (٢) مقدم الخدمة ذات الصلة، (٣) الممثل المعتمد، (٤) المستورد، و(٥) مزود خدمة التنفيذ أو الموزع. ويجب أن تكون الشركة المصنعة مسؤولة عن الأضرار الناجمة عن خلل في منتجها أو مكوناتها. وتَعُدّ قواعدُ PLD المنقحة أيَّ مشغل اقتصادي عَدَّلَ المنتج تعديلاً كبيراً خارجَ سيطرة الشركة المصنعة مسؤولاً عن أيّ عيب، ومن ثَمَّ يُعَدُّ مثلُ هذا الطرف بمنزلة شركة مصنعة.

(٥٩) Madiega (n 43) 1. https://www.ai-liability-directive.com/ accessed 29 July 2024.

(٦٠) Madiega (n 43) 5. Julia Launders, 'Beyond the AI Act: The AI Liability Directive & the Product Liability Directive' (March 5, 2024 Tech Law) https://www.techlaw.ie/2024/03/articles/artificial-intelligence/beyond-the-ai-act-how-the-ai-liability-directive-and-the-product-liability-directive-will-also-shape-the-regulation-of-ai-in-the-eu/. accessed 1 August 2024.

(٦١) Madiega (n 43) 5.

(٦٢) https://www.ai-liability-directive.com/ accessed 1 August 2024.

أوّلاً، إذا تَمكَّن المضرورُ من إثبات أنّ شخصاً ما كان مُخطئاً أو مُهملاً لعدم امتثاله التزاماً معيّناً في الاتحاد الأوروبي، وتعلق هذا الالتزام بالضرر الذي لحقه(٦٣). وعلى سبيل المثال، عَدَّ القانونُ الأوروبي استخدامَ الذكاء الاصطناعيAI Act The EU في القِطاع الطبي من قَبيل المخاطر العالية High Risk (٦٤)؛ ومن ثَمَّ وَضَعَ على مقدّمي أنظمة الذكاء الاصطناعي العالية المخاطر ومستخدميها متطلبات واشتراطات متعلقة مثلاً بـ: الشفافية وتوفير المعلومات، والرقابة البشرية، والدّقّة، والمتانة، والأمن السيبراني، نظام إدارة المخاطر وحوكمة البيانات(٦٥).

ومتى ما أحدث الذكاءُ الاصطناعي العالي المخاطر ضرراً، يحقّ للمضرور في هذه الحالة المطالبةُ بالتعويض عن الأضرار ضدَّ مقدِّم نظام الذكاء الاصطناعي العالي الخطورة، مع افتراض المحكمة العلاقةَ السببية بين عدم امتثال تلك المتطلبات والمخرجات التي ينتجها نظامُ الذكاء الاصطناعي، أو إنتاج الذكاء الاصطناعي مخرجاتٍ أدّت إلى حدوث ضرر ذي صلة(٦٦). مع الأخذ بالحسبان أنَّ إهمال المُدَّعى عليه ربَّما أثَّر في المخرجات التي ينتجها نظام الذكاء الاصطناعي، أو أنَّ نظام الذكاء الاصطناعي غيرُ قادر على إنتاج مخرجات(٦٧)؛ ما أدّى إلى حدوث الضّرر للمُدَّعي(٦٨). فإذا ما توافرت جميع الاشتراطات السابقة، فحينها يُطَبَّقُ افتراضُ السّببيّة. وهكذا خفَّفت قواعدُ التوجيه الأوروبي المنظمة لمسؤولية الذكاء الاصطناعي من عبْءِ الإثبات؛ لتسهيل حصول الأشخاص الذين يزعمون تعرُّضَهم للأضرار من الذكاء الاصطناعي على التعويض(٦٩).

---

(٦٣) Madiega (n 43) 6.

(٦٤) See Article 6 of the EU AI Act. Annex III: High-Risk AI Systems Referred to in Article 6(2).

See Shaping Europe digital future, (European commission) https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/policies/regulatory-framework ai#:~:text=High%2Drisk%20AI%20systems%20are,risk%20assessment%20and%20mitigation%20systems

accessed I August 2024.

(٦٥) For more information See Section 2: Requirements for High-Risk AI Systems.

(٦٦) Madiega (n 43) 7.

(٦٧) Madiega (n 43) 6.

(٦٨) Madiega (n 43) 7.

(٦٩) Ibid.

ومَنَحَ التّوجيه الأوروبي لمسؤولية الذكاء الاصطناعي للمضرور الحقَّ في الوصول إلى الأدلّة ذات الصّلة، ولا سيَّما أنَّ العددَ الكبير من الأشخاص الّذين يحتمل أن يشاركوا في تصميم أنظمة الذكاء الاصطناعي العالية المخاطر وتطويرها وتشغيلها يجعل من الصعب جدّاً على المضرور تحديدَ الشخص المسؤول عن الضرر النّاجم وإثبات الشروط القانونية للمطالبة بالتّعْويض عن الأضرار التي أصابَتْه(٧٠). ولذلك، يمنح التوجيه الأوروبي لمسؤولية الذكاء الاصطناعي للمحكمة سلطة الأمر بطلب الكشف عن الأدلة حول أنظمة الذكاء الاصطناعي العالية المخاطر، التي يُشتَبَه في أنَّها تسبَّبت في أضرار، والتي من المُحتَمَل أن تساعد المضرور على الوصول إلى الأدلة ذات الصلة؛ لتحديد الشخص المسؤول(٧١). وفي حال عدم امتثال الأمر الصّادر عن المحكمة بالكشف عن الأدلة الموجودة تحت تصرُّفها أو بالحفاظ عليها؛ يحق للمحكمة أنْ تفترض وجودَ العلاقة السببيّة من حيثُ إنَّ عدمَ تقديم الأدلّة المطلوبة للمحكمة كان بمنزلة دليلٍ على عدم التزامِها واجبَ الرّعاية ذي الصِّلة، الملقى عليها بموجب قانون الذكاء الاصطناعي. ومع ذلك، يحقّ للمُدَّعى عليه دحضُ افتراض وجود العلاقة السببيّة من خلال إثبات أنَّ سبباً مختلفاً أدّى إلى الضرر(٧٢).

المطلب الثاني: النّظام القانونيّ المقترَح لدولة الكويت

نتطرَّق في هذا المطلب إلى أهمِّ التعديلات والمقترحات القانونية والقضائية في دولة الكويت، والتي لا بُدَّ من الأخذ بها حتّى تُذَلَّلَ الصّعوباتُ وتَسْهُلَ على المضرور المطالبةُ بالتعويض عن الأضرار النّاجمة عن المنتجات والخدمات التي تدعم الذكاءَ الاصطناعي، ولِخَلْق نظام متكامل يواكب التطور التقني ويضمن العدالة؛ ممّا يُعزّز ثقةَ الأفراد في استخدام الذكاء الاصطناعي في القطاعات كافة. ويقدِّم هذا المطلب الاقتراحاتِ المتعلقةَ بالتّدخّل القضائي (الفرع الأول)، والاقتراحات التّشريعيّة (الفرع الثاني).

الفرع الأوّل: الاقتراح القضائيّ لدولة الكويت

اتَّضح بعد تحليل قواعد المسؤوليّة المدنيّة في القانون الكويتي أنَّها غيرُ ملائِمة لمواكبة الذكاء الاصطناعي، وعدمُ كفايتها لتطبيقها على الأضرار النّاشئة عن استخدام

(٧٠) Ibid.
(٧١) Ibid.
(٧٢) Ibid.

الذكاء الاصطناعي في المنشأة الطبية؛ وذلك لوجود ثغرات وصعوبات قانونية تواجِه المضرور. ومثالُ ذلك أنَّ من شروط المسؤولية على أساس حراسة الأشياء الخطرة وجودَ شيءٍ يحتاج إلى عناية. وما أشير إليه سلفاً مِن أنّ الذكاء الاصطناعي قد يكون أنظمةً غَيْرَ ملموسة، ومن ثَمَّ فَهُوَ لا يدخل في مفهوم الشيء الذي يتطلب أنْ يتجسّد في شيء مادّيّ، أو أنْ يكونَ له حيّزٌ مادّيّ. ومع ذلك، لا تحثّ هذه الدّراسة على تعديل القواعد العامة لمسؤولية حارس الأشياء الخطرة في القانون الكويتي، فهي قواعدُ قديمةٌ، ولم تصدر للتّعْويض عن الأضرار النّاتجة من الذكاء الاصطناعي. وأيضاً، تلك القواعدُ تتَّسم بأنَّها مطّاطيّة؛ لذا يمكن للقضاء التوسّعُ في مفهوم الشيء ليشمل الذكاء الاصطناعي وإنْ كان غَيْرَ مرئي أو لم يكنْ له حيّزٌ مادّيّ، من دون الحاجة إلى أيّ تعديل تشريعيّ.

ومن الصعوبات التي سبق ذكرها تحديدُ مَن الحارسُ، وتكمُن في أنْ يكونَ الجهاز مستقلّاً وقادراً على أداء المهمة بعيداً عن سلطة الإدارة والتوجيه والرّقابة من البشر، سواء من مدير المستشفى أو الطبيب، ويكاد ينحصر الدَّوْرُ في عملية التّشغيل أو إيقاف عمل الذكاء الاصطناعي، ففي هذه الحالة على وجه التحديد مَن هو الحارس الذي من خلال تحديده يمكن مُساءَلتُه عن أيّ ضرر يصيب الشخص؟ لا بُدَّ مِن تحديد مَن سيُحاسَب، وهم الأطبّاء أو مديرو المستشفى، لا مصنّعو الأجهزة.

ويمكن للقاضي الكويتيّ حلُّ تلك الصعوبة بالأخذ بنظرية تجزِئَة الحراسة، بحيث لا يمكنُ اعتبارُ الشخصِ المسؤول وَفْقاً لهذه النظرية هُوَ المستخدمَ النّهائيّ أو المالك (باعتباره الحارس)، بل هو المُنْتج؛ أي: إسناد المسؤولية إلى حارس التّكْوين «gardian de structure» بدلاً من حارس الاستعمال، وقد طُبِّق ذلك في سوابقَ قضائيّة فرنسيّة[٧٣]. ووَفْقاً لهذه النظرية، عندما يُحْدِثُ شيءٌ ما ضرراً، فلا يمكن تفسيره إلّا بطريقتَيْن: إمّا أنَّ الضّررَ ناشئٌ عن فعل ناقص للإنسان على الشّيء؛ ومن ثَمَّ فإنَّ السلطةَ التي يمارسها الإنسان على طريقة استعمال الشيء هي أصلُ الضرر، وإمّا أنْ يكونَ الضررُ ناشئاً عن عمل ناقص للشيء - وهو ما يتضمَّن عيباً في بنيته؛ ومن ثَمَّ فإنَّ السلطةَ التي تُمارَس على تكوين الشيء هي أصلُ الضرر. وبالنسبة إلى الذكاء الاصطناعي، سيكون من المناسب اعتبار حارس التكوين «gardian de structure»

(٧٣) Cass. 2e civ, 5 janv.1956, JCP1956, II, 9095, note R.Savatier. See B. Goldman, La determination du gardien responsible du fait des choses inanimés, théses Paris, Sirey, 1947.

هو مصمِّمَها بدلاً مِن حارس الاستعمال «gardian de comportement» وهو المستخدم؛ إذ إنَّ جَعْلَ الحارس – كما نعرفه في القانون الكويتي – مسؤولاً عن جميع الأضرار الناجمة عن خطر استخدام الذكاء الاصطناعي، وهو لا يتمتَّع بسلطة كبيرة عليه في الواقع، سيبدو أمراً غَيْرَ مرغوبٍ فيه من وجهة نظر أخلاقية، ولا سيَّما أنَّ لمصمّمي الذكاء الاصطناعي سيطرةً أكبرَ بكثير وملاءة أفضل. وأخيراً، لا بُدَّ أن يفترض القاضي الكويتي أيضاً وجودَ علاقة السّببيّة؛ ومن ثَمَّ فلا حاجةَ إلى إثباتها، سواء كان في حالة حركة أو في حالة سكون؛ وذلك لصعوبة إثبات العلاقة السببية؛ ممّا يجعل من الصّعب حصولَ المتضرر على التّعويض(٧٤).

الفرع الثاني: الاقتراح التّشريعيّ لدولة الكويت

يواجِه المضرورُ، كما أَشَرْنا سلفاً، العديدَ من المعوقات القانونية لتعويضه وَفْقاً لقواعد المسؤولية عن الأفعال الشخصية، بسبب الطبيعة الغامضة للذّكاء الاصطناعي التي تفتقر إلى الشّفافية. ومع ذلك، لا تحثّ هذه الدّراسة على تعديل قواعد المسؤوليّة عن الأفعال الشخصيّة، ولو كان ثَمَّةَ معوقات في إثبات الخطأ وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر. ومن هنا، يمكن التغلب على تلك الصعوبات من خلال إصدار المشرع الكويتي لقانونَيْن، أحدُهما وقائي شبيه بالقانون الأوروبي للذّكاء الاصطناعي، والقانون الثاني علاجي لتعويض المضرور عن الأضرار النّاتجة من استخدام الذكاء الاصطناعي. وقد وَضَع القانونُ الأوروبيّ للذّكاء الاصطناعي، كما ذكَرْنا سابقاً، اشتراطاتٍ ومتطلبات قانونية، لا بُدَّ من اتّباعها من مقدّمي الذكاء الاصطناعي، حتّى يُتَجَنَّبَ وقوعُ أيّ ضرر في القِطاعات العالية الخطورة كالقِطاع الطّبّيّ.

ثُمَّ وإن افتَرَضْنا أنَّ المُشرّع الكويتيّ أَصْدَرَ قانونَ الذكاء الاصطناعيّ، فلا يمكنُنا أنْ نَمْنَعَ نهائيّاً عدمَ امتثال المُتطلّبات المذكورة في هذا القانون، وكذا حدوث الضرر. ومن ثَمَّ لا بُدَّ من أنْ يُصْدِرَ المشرّع الكويتيّ قانوناً جديداً لمسؤولية الذكاء الاصطناعي، ذلك أن القانون المقترح لتعويض المضرور هو حين لا يَمْتثلُ المسؤولُ الالتزامَ المفروضَ عليه في قانون الذّكاء الاصطناعيّ، ويُعَدُّ مسؤولاً عن الضّرر إذا ما تمكَّن المضرورُ من إثبات أنَّ سلوكَ المُدَّعى عليه المهمل من حيثُ اتِّخاذُ الاشتراطات أو المتطلبات المذكورة في قانون الذكاء الاصطناعي قد أثَّر في المخرجات التي يُنْتجها

(٧٤) انظر: الدكتور عبد الرسول عبد الرضا والأستاذ الدكتور جمال فاخر النكاس، مرجع سابق، صفحة ٢٨٥.

نظامُ الذكاء الاصطناعي، أو أنَّ نظامَ الذكاء الاصطناعي غَيْرُ قادر على إنتاج مخرجات؛ ممّا أدى إلى الضرر ذي الصّلة، وتعلَّق الإهمالُ بذلك الالتزام؛ فلحق الضّررُ بالمضرور. حينَها يمكن للمحكمة أنْ تفترضَ العلاقةَ السّببيّةَ من حيثُ إنَّ عدمَ الامتثال تسبَّب في الضرر. ومع ذلك، يجوز للمُدَّعى عليه أنْ يدحضَ افتراضَ العلاقة السببية، على سبيل المثال من خلال إظهار أن خطَأه لا يمكن أنْ يكونَ سببَ الضرر.

ولا بُدَّ للمشرع الكويتي من أن ينصَّ في القانون المقترح كذلك على مَنْح المحاكم سلطةَ الأمر بطلب الكشف عن الأدلة حول أنظمة الذكاء الاصطناعي العالية المخاطر، التي يُشْتبَه في أنَّها تسبَّبت في أضرار؛ وذلك لطبيعة الذّكاء الاصطناعيّ الغامضة الشّبيهة بالصّندوق الأسود، وحتى يُساعِدَ المضرورَ على الوصول إلى الأدلة ذات الصلة لتحديد الشخص الذي يمكنه تحمُّل المسؤوليّة.

ويَتبيَّن لنا أنَّ كلا القانونَيْن المقترحين يكمِّل أحدُهما الآخَر. ويَضَعُ قانونُ الذّكاء الاصطناعيّ المقترَحُ اشتراطاتٍ ومتطلباتٍ حتّى يَقِيَ منَ الضّرر، لكنْ لا يمكنُه مَنْعُ وقوع الضرر. وبمجرَّد وقوعه، هنا يأتي الدّورُ التعويضيّ لقانون مسؤولية الذكاء الاصطناعي، لذا تحثّ هذه الدراسة المشرّعَ الكويتي على إصدار كِلا القانونَيْن بالتّزامن. ولا يخفى على أحدٍ أنَّ ثَمَّةَ حاجةً ملحّةً لإصدار القوانين المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، خاصة مع العلم بأنَّ الكويت تطمح إلى التّحوُّل الرَّقْمي والاعتماد على التّقْنيات الرّقْمية المتطوّرة، مِن مِثل الذكاء الاصطناعي بوَصْفه مصدراً للنّموّ الاقتصادي. وهذا سيمكِّن دولةَ الكويت من تحقيق هدفها المتمثل في تنويع اقتصاداتها، لدفع النموِّ بدلاً من الاعتماد على النِّفْط مصدراً اقتصاديّاً وحيداً لها[٧٥]؛ ومن ثَمَّ لا بُدَّ من تنظيمٍ قانونيٍّ للذّكاء الاصطناعيّ في جميع القِطاعات.

وفي الختام، لا تُحبّذ هذه الدراسة الأخذ بالقواعد الأوروبية المنقحة للمسؤوليّة الموضوعيّة عن المنتجات المَعيبة؛ إذ لا يصلح نَقْلُ القانون الأوروبي السابق ذكره إلى النظام القانوني الكويتي، وذلك لسببَيْن رئيسَيْن هما: لا يوجدُ أيّ عائق أو صعوبة في الاستناد إلى القواعد المنظمة للمسؤوليّة العقدية عن العيب الخفيّ في القانون

(٧٥) See Jessica Twentyman and Melanie Noronha, 'Innovating through tech in the GCC' (Research report the Economist Intelligence Unit Limited publication 2020) P. 5 https://impact.economist.com/perspectives/sites/default/files/eiu_bahrain_edb_report.pdf accessed 2 August 2024.

الكويتيّ. وسَبَقَ أنْ ذكَرْنا أنَّ المضرورَ يستطيعُ مطالبةَ المستشفى بالتّعويض عن العيب الخفيّ أو الخلل في الذكاء الاصطناعي، ومن ثَمَّ يحقّ للمستشفى الرجوعُ على المصنع أو البائع، والمطالبةُ بالتّعْويض وَفْقاً لقواعد المسؤولية العقدية في القانون المدني الكويتي، بغض النّظر عن طبيعةِ المُنْتَج المَعيب ونوعِه(٧٦). هذا ويمكنُ تفادي الصّعوبة الّتي يواجِهُها المضرورُ في إثبات العيب في الذكاء الاصطناعي من خلال افتراض وجود العيب، من دون الحاجة إلى إثباته، بمجرَّد عدم الأخذ بالاشتراطات التي ينصّ عليها قانونُ الذكاء الاصطناعي المقترح.

أمّا القواعدُ المنقّحة للمسؤوليّة الموضوعيّة للمنتجات المَعيبة في الاتّحاد الأوروبي، كما أشَرْنا إليها سابقاً، فتسمح للمضرور باللجوء إلى الشركة أو البائع مباشرة، من دون حاجة إلى وجود عَقْد بين المضرور والشركة المصنّعة. وهذا لا يمكنُ تبنّيه في النّظام القانونيّ الكويتي؛ لأنَّ فلسفة المسؤولية العقدية قائمة على وجود عقد صحيح بين المضرور والمسؤول، وإخلال المسؤول بالتزامه بالعقد(٧٧).

الخاتمة:

تطرّقت هذه الدراسة إلى مدى كفاية القواعد القانونية الحالية لتعويض المضرور عن الأخطاء الطبية الناجمة عن استعمال الذكاء الاصطناعي. ولأن الخطأ الطبي قد يكون ثابتاً من الطبيب؛ فقد درَسْنا قواعد المسؤولية عن أفعال الطبيب، وأركان تلك المسؤولية: الخطأ الثابت والضرر والعلاقة السببية، وأيضاً قد تثور المسؤولية عن الأشياء الخطرة وذلك لكون الذكاء الاصطناعي يُعَدّ شيئاً؛ ومن ثَمَّ درَسْنا المسؤولية عن الأشياء الخطرة، والتي تتطلب ركن الشيء الذي يتطلب عناية خاصة، وأن يكون الشيء تحت حراسة الشخص المرادِ مساءَلتُه. وأخيراً، الدور الإيجابي الذي يُحْدثه هذا الشيء. وبعد دراسة تلك المسؤوليات؛ وجَدْنا أنّ ثَمَّةَ معوقات تواجه المضرور لتعويضه عن الأضرار وَفقاً للمسؤولية التقصيرية عن الأشياء الخطرة؛ وهي:

- ثَمَّةَ صعوبة تواجه المضرور في إثبات أن الطبيب أخطأ، ولا سيَّما إذا كان الطبيب يستخدم الذكاء الاصطناعي بالطريقة نفسِها ووَفقاً للمعايير الطبية. على سبيل المثال كما أشرنا سابقاً: الخدمات الطبية كالتشخيصات مثلاً، قد يكون ثَمَّةَ دليلٌ

(٧٦) المادة (٤٨٩) من القانون المدني الكويتي.

(٧٧) انظر: الدكتور عبد الرسول عبد الرضا والأستاذ الدكتور جمال فاخر النكاس، مرجع سابق، صفحة ٢٢٤.

علمي على أن الذكاء الاصطناعي يعمل على نحوٍ أفضلَ بكثير من الأطباء البشريّين؛ وهذا ما يجعل الاعتمادَ الأعمى على توصيات الذكاء الاصطناعي مقبولة.

- إذا تغلب المضرور على المعوق السابق ذكره، فمن الممكن أنْ يواجه صعوبة في إثبات علاقة السببية بين خطَئِه والضّرر الذي لحقه.
- يصعُب على المضرور أنْ يلجأ إلى المسؤولية عن الأشياء الخطرة، وإنْ لم يكن للذكاء الاصطناعي وجودٌ مادي؛ ذلك أنّ المشرع الكويتي ذكر كلمة (شيء) وذكر بعضَ الأمثلة عليها في نصّ المادة (٢٤٢) من القانون المدنيّ الكويتيّ.
- من المعوقات التي يواجهُها المضرور أيضاً لتعويضه عن الخطأ الطبي من جرّاء استخدام الذكاء الاصطناعي – صعوبة تحديد مَن المسؤول أو الحارس حتى يُساءَلَ عن الأضرار، ومن ثَمَّ يُرْجَع عليه بالتّعويض.
- ومن المعوقات أيضاً صعوبة إثبات أنّ الضرر الذي لحق بالمريض كان ناتجاً في أثناء إجراء العملية باستخدام الذكاء الاصطناعي؛ بمعنى: لا بُدَّ من وجود ارتباط سببيّ بين جهاز الذكاء الاصطناعي والضرر الذي حدث؛ أي: أنْ يكون للذكاء الاصطناعي دورٌ فاعل إيجابي في إحداث الضرر للمريض.

لِما سلف كله؛ اقتَرَحْنا أنْ يكون هناك تدخل تشريعي وقضائي في دولة الكويت بما يأتي:

- ليس ثَمَّةَ داعٍ لتعديل المشرّع الكويتي القواعدَ الحالية لحارس الأشياء الخطرة، إذ يمكن للقاضي التوسُّعُ في القواعد المنظمة لحارس الأشياء الخطرة لكونها مطّاطيّة.
- يمكن للقاضي التوسُّعُ في تفسير مفهوم (الشيء) ليشملَ الذكاء الاصطناعي حين تكون أنظمَتُه لا تتجسَّد في شيء مادي، ولا تكون مرئية أو ليس لها حيز مادّيّ؛ ومن ثَمَّ لا بُدَّ أنْ يَعُدَّ المشرع الكويتي الذكاء الاصطناعي من الأشياء المادّيّة التي تُثير مسؤولية الأشياء الخطرة.
- نوصي القاضيَ بالأخذ بنظريّة تجزئة الحراسة؛ بحيث لا يمكن عَدُّ الشخصِ المسؤولِ وَفْقاً لهذه النظرية هو المستخدمَ النهائيَّ أو المالكَ (باعتباره الحارس)، بل هو المنتج؛ أي: إسناد المسؤولية إلى حارس التكوين gardian de structure بدلاً من حارس الاستعمال، وخاصّة في حالة كان الجهاز مستقلّاً وقادراً على

أداء المهمة بعيداً عن سلطة الإدارة والتوجيه والرّقابة من البشر، سواء أكان مدير المستشفى أم الطبيب، ويكاد ينحصر الدَّوْر في عملية التّشغيل أو إيقاف عمل الذكاء الاصطناعي.

- يفترض القاضي توافُر علاقةِ السببيّة بين الدور الإيجابي للشيء والضرر الذي أصاب المضرور، سواء أكان الشيء المدعم بأنظمة الذكاء الاصطناعي في حالة السكون أم في حالة الحركة.
- نوصي المشرّعَ الكويتيَّ بالأخذ باقتراحات هذه الدراسة من حيثُ إصدارُ قانون الذكاء الاصطناعي وقانون مسؤولية الذكاء الاصطناعي؛ وذلك لأنَّ دولةَ الكويت تطمح إلى التحول الرّقْمي والاعتماد على التّقْنيات الرقمية المتطورة؛ مِنْ مِثْلِ الذكاء الاصطناعي بوَصْفه مصدراً، ومن ثَمَّ سيغزو الذّكاء الاصطناعيّ القِطاعات كافّة. فلا بُدَّ من تنظيمه القانوني أسوة بالدول المقارنة، وعلى وجه التحديد الاتحاد الأوروبي.
- لا تُحبّذ هذه الدراسة الأخذَ بالقواعد الأوروبية المنقحة للمسؤولية الموضوعية عن المنتجات المَعيبة للأسباب التي ذُكِرَتْ فيها.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- إبراهيم الدسوقي أبو الليل، المسؤولية المدنية والإثراء دون سبب: دراسة للمصادر غير الإرادية للالتزام وَفقاً للقانون المدني الكويتي، دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٩٥.
- أحمد حسن محمد علي، المسؤولية المدنية عن أضرار الروبوت: دراسة استشرافية في القانون المدني المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٢.
- إيهاب أبو المعاطي محمد أبو رحاب، خطوة نحو فهم الشخصية القانونية الروبوت، *المجلة القانونية*، م٢١، ع١، ٢٠٢٤.
- خالد جاسم الهنديانى، المركز القانوني للإنسان الآلي من حيث الشخصية والمسؤولية المدنية في القانون الكويتي، مجلة الحقوق مج ٤٥، ع٤، ٢٠٢١.
- سعد زغلول، أحكام مزاولة مهنة الطب: المسؤولية الطبية واختلافها بالنسبة لطبيب التجميل، الكويت، ٢٠٢٠.

- عبد الله خالد الكندري. الشخصية القانونية ما بين الخيال والواقع، *مجلة الحقوق، جامعة الكويت*، ٢٠٢٠ م٤٤، ٤/١/٢٠٢٠.
- شوان محيي الدين، المسؤولية عن حراسة الأشياء التي تتطلب عناية خاصة، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٢.
- عبد الرّسول عبد الرضا وجمال فاخر النكاس، الوجيز في النظرية العامة للالتزامات: الكتاب الأول – مصادر الالتزام والإثبات، مؤسسة دار الكتاب، ٢٠١٤.
- عبد الواحد بطيخ، التنظيم القانوني للتطبيقات الذكية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ٢٠٢٢.
- فايز الكندري، التزامات الطبيب المهنية على ضوء أحكام قانون تنظيم المهنة الجديد ومبادئ محكمة التمييز الكويتية، الكويت، ٢٠٢٢.
- كريستيان يوسف، المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٢٢.
- محمد إبراهيم محمد علام، مدى إمكانية منح الشخصية القانونية وإسناد المسؤولية المدنية للذكاء، مجلة روح القوانين، كلية الحقوق جامعة طنطا، م٣٥، ع ١٠٢، ٢٠٢٣.
- محمد حسين منصور، المسؤولية الطبية: الطبيب، الجراح، طبيب الأسنان، الصيدلي، التمريض، العيادة والمستشفى، الأجهزة الطبية، قوانين: آداب المهنة، تأديب الأطباء، تنظيم بنك العيون، دار الجامعة الجديدة للنشر، ١٩٩٩.
- محمد سعيد أحمد الرحو، فكرة الحراسة في المسؤولية المدنية عن الأشياء غير الحية دراسة مقارنة، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، ٢٠٠١.
- المستشار عبد الحميد إبراهيم الشافعي، المسؤولية عن عمل الغير (مسؤولية حارس الأشياء، ومسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة غير مشروعة، ومسؤولية حارس البناء وحارس الحيوان) في القانون المدني الكويتي، ٢٠١٣.
- مصطفى الجمال، المسؤولية المدنية عن الأعمال الطبية في الفقه والقضاء، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٤.
- وهبه رمضان رجب يحي، الشخصية القانونية للروبوت فائق الذكاء الاصطناعي، مجلة روح القوانين كلية الحقوق جامعة طنطا، م ٣٥، ع ١٠٢، ٢٠٢٣.
- يحيى أحمد موافي، المسؤولية عن الأشياء في ضوء الفقه والقضاء، منشأة المعارف.

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية

- Ahmed Eldakak, Abdulla Alremeithi, Emad Dahiyat, Moatasem El-Gheriani, Hassan Mohamed, Mohamad Ibrahim Abdulrahim Abdulla, 'Civil liability for the actions of autonomous AI in healthcare: an invitation to further contemplation' (2024) 11 Humanities and Social Sciences Communications, 1-8.
- Alice Guerra, Francesco Parisi and Daniel Pi, 'Liability for robots I : legal challenges' (2021) 18 Journal of Institutional Economics, 338
- Ana Ramalho, 'Patentability of AI-generated inventions: is a reform of the patent system needed? ' (2018), 3 Available at SSRN 3168703 Accessed 26 February 2024.
- B J Copeland, 'Artificial Intelligence' (Encyclopaedia Britannica, 18 March 2022) https://www.britannica.com/technology/artificial-intelligence accessed 15 March 2023.
- B. Goldman, La determination du gardien responsible du fait des choses inanimés, théses Paris, Sirey, 1947.
- B. Goldman, La determination du gardien responsible du fait des choses inanimés, théses Paris, Sirey, 1947.
- CNOM, Livre blanc, *Médecins et data dans le monde des data, des algorithmes et de l'intelligence artificielle,* janv. 2018., recommandation n° 4.
- Dam, Cees Van, ' Strict Liability', *European Tort Law*, 2nd edn (Oxford, 2013; online edn, Oxford Academic, 23 May 2013), https://doi.org/10.1093/acprof:oso/9780199672264.003.0010, accessed 18 July 2024.
- Enrico Bonadio, Luke McDonagh, and Plamen Dinev 'Artificial Intelligence as Inventor: Exploring the Consequences for Patent Law' (2021) 1 Intellectual Property Quarterly.
- Froomkin Michael et al., When AIs Outperform Doctors: The dangers of a tort-induced over-reliance on machine learning and what (not) to do about it, University of Miami Legal Studies Research Paper No. 18-3, available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3114347 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3114347 (accessed 20 March 2024).

- Haochen Sun, 'Artificial Intelligence Inventions' (2022) 50 Florida State University Law Review.
- Haroon Sheikh, Corien Prins, and Erik Schrijvers 'Artificial Intelligence: Definition and Background', *Mission AI: The New System Technology* (Cham: Springer International Publishing, 2023) .
- Jessica Twentyman and Melanie Noronha, 'Innovating through tech in the GCC' (Research report the Economist Intelligence Unit Limited publication 2020) https://impact.economist.com/perspectives/sites/default/files/eiu_bahrain_edb_report.pdf accessed 2 August 2024.
- John McCarthy, 'What Is Artificial Intelligence?' (Stanford 12 November 2007), at <http://jmc.stanford.edu/articles/whatisai.html> accessed 15 March 2024.
- Julia Launders, 'Beyond the AI Act: The AI Liability Directive & the Product Liability Directive' (March 5, 2024 Tech Law) https://www.techlaw.ie/2024/03/articles/artificial-intelligence/beyond-the-ai-act-how-the-ai-liability-directive-and-the-product-liability-directive-will-also-shape-the-regulation-of-ai-in-the-eu/. accessed 1 August 2024.
- Mindy Nunez Duffourc and Sara Gerke, 'The proposed EU Directives for AI liability leave worrying gaps likely to impact medical AI' (2023) 6 NPJ Digital Medicine, 2.
- Nithesh Naik and et al 'Legal and ethical consideration in artificial intelligence in healthcare: who takes responsibility?' (2022) 9 Frontiers in surgery .
- P. Mistretta, «Intelligence artificielle et droit de la santé », in A. Bensamoun et G. Loiseau (dir.), *Droit de l'intelligence artificielle*, LGDJ, 2019, n° 554.
- Reem Almarzoqi and Mohamad Albakjaji, 'The Patentability of AI Invention: The Case of the Kingdom of Saudi Arabia Law' (2002) 13 International Journal of Service Science, Management, Engineering, and Technology.
- Résolution du Parlement européen sur « *une politique industrielle européenne globale sur l'intelligence artificielle et la robotique* », 2018/2088(INI), 12 février 2019.

- Samuel D Hodge, Jr 'The medical and legal implications of artificial intelligence in health care-an area of unsettled law ' (2021) 28 Richmond Journal Law & Technology, 416.
- Simon Chesterman, 'Artificial intelligence and the limits of legal personality' (2020) 4 International & Comparative Law Quarterly.
- Sofia Samoili, Montserrat Lopez Cobo, Emilia Gómez, Giuditta De Prato, Fernando Martínez-Plumed, and Blagoj Delipetrev, 'AI Watch. Defining Artificial Intelligence. Towards an operational definition and taxonomy of artificial intelligence' (Publication Office of the European Union 2020): 7 Available at: https://eprints.ugd.edu.mk/id/eprint/28047 Accessed 26 Feb 2024.
- Vikrant Yadav, 'Robotics in Health Care: Who is Liable?' (2018) 8 International Journal of Basic and Applied Research 632 available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3598028> accessed 15 March 2024
- World Economic Forum, *Artificial intelligence collides with patent law* (2018), 5 https://www3.weforum.org/docs/WEF_48540_WP_End_of_Innovation_Protecting_Patent_Law.pdf accessed 28 March 2023.

المواقع الإلكترونية

- https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=3110747&language=ar accessed 18 January 2024).
- https://www.aljazeera.net/health/2003/5/11/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%AE%D8%AF%D9%85-%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84-%D9%85%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%88%D8%AA-%D9%81%D9%8A accessed 18 January 2024.
- https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=celex%3A31985L0374 aaccessed 15 July 2024.
- Tambiama Madiega, Artificial Iintelligence Liability Directive. (European Parliament, 2023(. https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2023/739342/EPRS_BRI(2023)739342_EN.pdf Accessed 27 July 2024.

- Stefano De Luca, 'New Product Liability Directive' (European Parliament, December 2023 https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2023/739341/EPRS_BRI(2023)739341_EN.pdf
- https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2023/739341/EPRS_BRI(2023)739341_EN.pdf accessed 20 July 2024
- 'EU AI Act: First Regulation on Artificial Intelligence' (European Parliament, 6 August 2023) <https://www.europarl.europa.eu/topics/en/article/20230601STO93804/eu-ai-act-first-regulation-on-artificial-intelligence> accessed 4 June 2024.
- https://www.ai-liability-directive.com/ accessed 1 August 2024
- Shaping Europe digital future, (European commission) https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/policies/regulatory-framework ai#:~:-text=High%2Drisk%20AI%20systems%20are,risk%20assessment%20and%20mitigation%20systems
- accessed I August 2024.

Towards the Legal Regulation of Medical Civil Liability Arising from the Use of Artificial Intelligence in Kuwait

Dr. Noura Hezam Almutairi*

Dr. Maryam Tammam Alsabah**

Abstract:

Objectives: This study aims to evaluate and analyse the general rules regulating civil liability under the Kuwaiti Civil Law and to examine whether the rules are sufficient to compensate patients for medical errors associated with artificial intelligence in the medical sector at all stages. **Methodology:** In this study, we adopted the critical analytical approach to clarify the Kuwaiti Laws namely, the relevant legal rules that govern tortious liability under Decree-Law No. 67 of 1980 promulgating the Kuwaiti Civil Code (KCC) Kuwait Law and also, Kuwaiti Law No. 70/2020 On the Practice of the Medical and Paramedical Professions, the Rights of Patients and Health Facilities. Additionally, this study refers to comparative law, namely, European law, that is related to artificial intelligence to assist in gaining a better understanding of the existing Kuwaiti laws' problems and formulate critical suggestions and recommendations for overhauling them. **Results:** After analysing the legal rules under the KCC, we found that the current legal rules are insufficient to compensate the injured party for medical errors resulting from using artificial intelligence due to the patients' legal challenges. **Conclusion:** The research concluded with recommendations for Kuwaiti legislative and judicial authority.

Keywords: Medical Error, Artificial Intelligence, Civil liability, Tortious Liability, European AI Liability Directive.

* Assistant Professor of Civil Law – Kuwait University- School of law.
Email: a.noura@ku.edu.kw

** Assistant Professor of Civil Law – Kuwait University- School of law.
Email: m.alsabah@ku.edu.kw

- Submitted: 19/3/2024, Accepted: 15/10/2024.

All Rights Reserved-Academic Publication Council-Kuwait University.

To Cite P. 91

د. نوره حزام المطيري، أستاذ القانون المدني المساعد في كلية الحقوق، جامعة الكويت - قسم القانون الخاص. أنهت دراستها البكالوريوس في القانون بامتياز من جامعة الكويت عام ٢٠١١. وبعدها أكملت دراستها للحصول على الماجستير في القانون الخاص في جامعة الكويت، وقد كُرِّمت من أمير الكويت الراحل، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وذلك لحصولها على أعلى معدل بين طلاب الماجستير. كما تم قبولها في منحة دراسية من جامعة الكويت لإكمال دراسة الدكتوراه في بريطانيا. وقد حصلت على الدكتوراه من جامعة دندي، بريطانيا. وكانت رسالتها الدكتوراه عن: The Right to Privacy under Kuwaiti Law: Towards Strengthening it Against Private Companies and Ensuring Civil Liability for its Breach"وتشمل اهتماماتها البحثية الذكاء الاصطناعي وقانون الملكية الفكرية والحق في الخصوصية (الخصوصية المعلوماتية) والمسؤولية التقصيرية لشركات التكنولوجيا.

الإيميل: a.noura@ku.edu.kw

د. مريم تمام الصباح، أستاذ القانون المدني المساعد في كلية الحقوق بجامعة الكويت - قسم القانون الخاص. حاصلة على الدكتوراه في القانون الخاص من جامعة غرينوبل ألب، الجمهورية الفرنسية، وعلى الماجستير في تخصص القانون الخاص المعمق والعلوم الجنائية من جامعة كوت دازور (نيس صوفيا أنتيبوليس سابقاً)، الجمهورية الفرنسية، وعلى دبلوم الدراسات العليا في القانون الخاص من جامعة الكويت. باحثة زائرة لدى مركز الأبحاث الفرنسي Antoine-Favre التابع للجامعة الفرنسية Université de Savoie Mont-Blanc للعام الجامعي ٢٠٢٣/٢٠٢٤. مهتمة في قوانين التعويضات المدنية، المسؤوليات المهنية، حماية البيانات الشخصية، بالإضافة إلى مجالات الملكية الفكرية والتكنلوجيا الحديثة.

الإيميل: m.alsabah@ku.edu.kw

للاستشهاد:

المطيري، نوره. الصباح، مريم. (٢٠٢٥). نحو تنظيم قانوني للمسؤولية المدنية الطبيّة الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في دولة الكويت. *مجلة الحقوق، جامعة الكويت*، ٤٩ (٢)، ٥١-٩١.

To Cite:

Almutairi, Noura. Alsabah, Maryam. (2025). Towards the Legal Regulation of Medical Civil Liability Arising from the Use of Artificial Intelligence in Kuwait. *Journal of Law, Kuwait University, 49*(2), 51-91.

JOURNAL OF LAW

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

Towards the Legal Regulation of Medical Civil Liability Arising from the Use of Artificial Intelligence in Kuwait.

Dr. Noura Hezam Almutairi
Dr. Maryam Tammam Alsabah

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

P-ISSN: 1029 - 6069

E-ISSN: 2960 - 2742

No. 2 - Vol. 49

ThulHijjah 1446 - June 2025